Document:	EB 2019/126/R.17
Agenda:	6(a)(iii)(a)
Date:	11 April 2019
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

بوركينا فاسو
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
2019 – 2024

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Abdoul Barry
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 335028 09 225+
البريد الإلكتروني: a.barry@ifad.org

John Hurley
الاقتصادي الإقليمي المسؤول
رقم الهاتف: 2971 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.hurley@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والعشرون بعد المائة
روما، 2 – 3 مايو/أيار 2019

للاستعراض

المحتويات

فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية **ii**

خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في بوركينا فاسو **iii**

موجز تنفيذي **iv**

أولاً – السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية **1**

ثانياً – الإطار السياساتي والمؤسسي للحكومة **3**

ثالثاً – انخراط الصندوق: الدروس المستقاة **4**

رابعاً – الاستراتيجية القطرية **6**

ألف – الميزة النسبية 6

باء – المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف 7

جيم – الغاية الشاملة والأهداف الاستراتيجية 7

دال – قائمة تدخلات الصندوق 9

خامسا – الابتكار وتوسيع النطاق لتحقيق النتائج المستدامة **10**

سادسا – تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية **11**

ألف – المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك 11

باء – الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية 12

جيم – الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي 12

دال – انخراط المستفيدين والشفافية 13

هاء – ترتيبات إدارة البرنامج 14

واو – الرصد والتقييم 14

سابعا – إدارة المخاطر **15**

الذيول

الذيل الأول – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الثاني – سيناريوهات المراحل الانتقالية

الذيل الثالث – قضايا القطاع الزراعي والريفي

الذيل الرابع – دراسة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي

الذيل الخامس – الاتفاق عند نقطة الإنجاز

الذيل السادس – عملية إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل السابع – الشراكات الاستراتيجية

الذيل الثامن – استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

الذيل التاسع – القطر في لمحة موجزة
الذيل العاشر – موجز لقضايا الإدارة المالية

فريق إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المدير الإقليمي:	**Lisandro Martin**
المدير القطري/مدير البرنامج القطري:	**Abdoul Barry**
أخصائي تقني:	**Jonathan Agwe**
أخصائي المناخ والبيئة:	**Amath Pathe Sene**
الموظف المسؤول عن الإدارة المالية:	**Radu Damianov**
الموظف القانوني:	**Elisabeth Brunat Boulet**

خريطة العمليات التي يمولها الصندوق في بوركينا فاسو

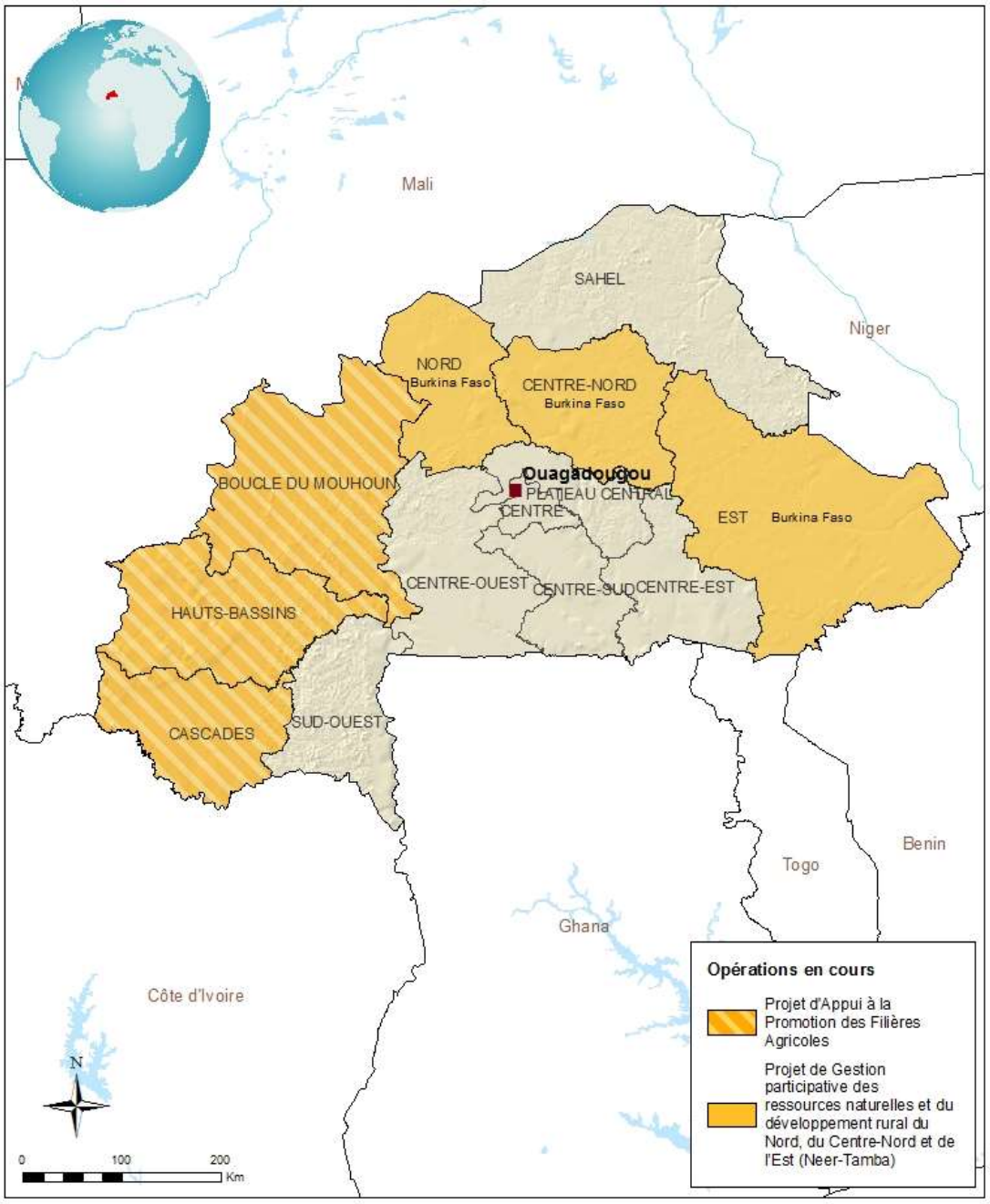

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* | 2-8-2019

موجز تنفيذي

1- على الرغم من مواجهتها لتحديات أمنية كبيرة، ستصبح بوركينا فاسو مجددا أحد الاقتصادات الأسرع نموا في العالم عام 2019. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد 5.9 في المائة في عام 2018، وتظل القطاعات التصديرية القوية للبلد (التعدين والقطن) هي القوة المحركة للاقتصاد. وحسب تقييم البنك الدولي، فإن أداء إدارة الاقتصاد الكلي موجب في بوركينا فاسو، حيث حصلت على أعلى درجة في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (3.6) على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء. ويتوقع أن يبلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.7 في المائة خلال الفترة 2019–2024.

2- وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة للحد من الفقر خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، لا يزال هذا البلد الذي يغلب عليه الطابع الريفي أحد البلدان الأشد فقرا في العالم. ويواجه البلد العديد من التحديات الجغرافية السياسية، بما في ذلك ندرة الأمطار وعدم قابلية التنبؤ بها، وموقعها غير ساحلي في إقليم يواجه العديد من التحديات على الصعيد السياسي والأمني. ويعتمد البلد اعتمادا كبيرا على الزراعة، ويعاني من مشكلة بطالة الشباب بسبب النمو السكاني السريع.

3- يغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا الفترة 2019–2024. ويتسق مع سياسة الأمن الغذائي والتغذوي الوطنية للفترة 2018–2027 التي تهدف إلى ضمان توفير حميات غذائية متوازنة وصحية للجميع والمساهمة في الحد من الفقر وتعزيز السلم الاجتماعي والتنمية الريفية المستدامة، علاوة على اتساقه مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويستند البرنامج إلى تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق الاجتماعي عام 2018.

4- ويتمثل الغرض العام من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019–2024 في تحقيق **زيادة مستدامة في الدخل وفرص العمالة وصمود السكان الريفيين، لا سيما النساء والشباب، في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ**. ويستند البرنامج إلى هدفين استراتيجيين:

- **الهدف الاستراتيجي الأول:** تعزيز صمود السكان الريفيين الضعفاء في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ.
- **الهدف الاستراتيجي الثاني:** تحسين أداء سلاسل القيمة الزراعية الأساسية التي تنشأ عنها فرص العمالة وثروات للسكان الريفيين وتحترم مبادئ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

5- وإلى جانب التغير البيئي وتغير المناخ، يدعم البرنامج ثلاث قضايا شاملة: التمايز بين الجنسين، وعمالة الشباب، والتغذية.

6- وسيكون تدخل الصندوق من خلال حافظة قروض ومنح مصممة لدعم الابتكارات وتوسيع نطاقها. كذلك سيتم التأكيد على دعم السياسات الوطنية وأنشطة بناء القدرات وإدارة المعرفة. فضلا عن ذلك، سيعمل الصندوق على تعزيز شراكاته الاستراتيجية، لا سيما مع الوكالات الأخرى التي يقع مقرها في روما، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

7- وبالنسبة للمخاطر التي قد تؤثر على تنفيذ البرنامج، فإنها ترتبط في الأساس بضعف إدارة المشروعات وكذلك ضعف قدرات الكيانات المنفذة ومقدمي الخدمات، وإن كان البرنامج يتضمن عددا من التدابير الملائمة للتخفيف من هذه المخاطر.

بوركينا فاسو

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً – السياق القطري وجدول أعمال القطاع الريفي: التحديات والفرص الرئيسية

1- **تتمتع بوركينا فاسو باقتصاد قوي.** وعقب 24 عاما من الاستقرار النسبي، شهد البلد فترة انتقالية صعبة في عامي 2014 و2015 انتهت بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية اتسمت بالسلمية والشفافية. وظلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قوية في الآونة الأخيرة، حيث بلغت: 5.9 في المائة في عام 2016، و6.4 في المائة في عام 2017، ومن المتوقع بلوغها 5.9 في المائة في عام 2018 حسب صندوق النقد الدولي. ويستمد هذا النمو في الأساس من التنقيب عن الذهب والصناعات القطنية واللذين يمثلان معا أكثر من 85 بالمائة من إجمالي الصادرات، ويعتبر أداء إدارة الاقتصاد الكلي إيجابي بوجه عام، ومن المتوقع أن يبلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 6 في المائة خلال الفترة 2019–2024. إلا أن الوضع الأمني في منطقة الساحل يمثل خطرا أساسيا على النمو الاقتصادي القوي المستمر. ومن شأن الدعم الذي يستهدف عمالة الشباب أن يساعد على تقليص احتمال انضمامهم إلى الجماعات المسلحة وانتشار انعدام الأمن في البلاد. وسيتم إعداد خطط للطوارئ، كما كان الحال عليه بالنسبة مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية، للمساعدة على تخفيف انتشار المزيد من انعدام الأمن في منطقة تنفيذ المشروع.

2- **ويواجه البلد العديد من التحديات الإنمائية.** إذ تأتي بوركينا فاسو في المرتبة 183 من بين 189 بلدا على مؤشر التنمية البشرية لعام 2018. ويقدر عدد سكانها الذين يعيش معظمهم (79 في المائة) في المناطق الريفية بحوالي 19.03 مليون نسمة في عام 2016، ويبلغ معدل النمو السكاني 3.1 في المائة سنويا. وخلال الفترة 2003–2014، تراجع معدل الفقر من 53 في المائة إلى 40.3 في المائة من السكان، وهو ما يرجع أساسا إلى بلوغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي 6 في المائة. ولكن في عام 2016، كان 8 من كل 10 أشخاص في بوركينا فاسو لا يزالون يعيشون على أقل من 3 دولارات أمريكية يوميا. وينتشر الفقر على وجه الخصوص في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء.

3- ويوجد حوالي 3.5 مليون شخص، أي 18.4 في المائة من السكان، عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب طبيعة معيشتهم. وفي عام 2017، بلغ معدل انتشار سوء التغذية الحاد 8.6 في المائة، ومعدل انتشار سوء التغذية المزمن (التقزم بين الأطفال) 21.2 في المائة. ويعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخمس سنوات من التقزم، وتصل وفيات الأطفال نتيجة سوء التغذية إلى حوالي 26 ألف طفل سنويا. ويعد سوء التغذية من الأسباب الرئيسية وراء 34 في المائة من وفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات. وتقدر التكلفة الاقتصادية لسوء التغذية بحوالي 7.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

4- وبالرغم من التقدم المحرز مؤخرا فيما يتصل بقضايا المساواة بين الجنسين ودور المرأة في الزراعة، يأتي البلد في المرتبة 146 من بين 149 بلدا على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. وترتفع نسبة انتشار الفقر

وحدته بين النساء مقارنة بالرجال (52 في المائة مقابل 48 في المائة)، ولا تزال قدرة النساء على الوصول إلى الموارد الإنتاجية – لا سيما ملكية الأراضي، وخدمات الإرشاد الزراعي، والائتمان – منخفضة. وتتمثل العوامل الرئيسية وراء هذا الوضع في تدني مستويات التعليم – حيث تبلغ نسبة الأمية 79 في المائة – والقيود الاجتماعية–الثقافية التي تؤثر على وضع المرأة في المجتمع.

5- ويعد قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لعمالة الشباب، حيث يوفر عمالة الشباب لما يزيد على ثلاثة أرباع الشباب. غير أن حوالي 77 في المائة من الشباب العاملين في الزراعة يعانون من الفقر. وتنتشر البطالة ومعدلات العمالة المتدنية بوجه خاص بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاما و 35 عاما، والذين يمثلون 82 في المائة من العاطلين. وتمثل فئة الشباب تلك 61 في المائة من السكان في سن العمل في بوركينا فاسو، وتضم في الأساس العمال الأسريين ممن لا يحصلون على مقابل مادي نظير عملهم والذين يفتقرون إلى المهارات أو يتمتعون بمهارات غير ملائمة.

6- مع أن الذهب هو المادة التصديرية الأساسية، إلا أن اقتصاد بوركينا فاسو يعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة، التي تشغل 86 في المائة من السكان النشيطين اقتصاديا. وتتكون الصادرات الزراعية الرسمية في الأساس من القطن والسمسم والكاجو. وتتعرض الزراعة وهي بعلية أساسا لموجات دورية من الجفاف تشتد وطأتها في ظل تغير المناخ. ويتكون إنتاج الحبوب في معظمه من الذرة الرفيعة والدخن والذرة والأرز والفونيو، كما تعد محاصيل البستنة وزراعة اللوبياء من الأنشطة المهمة الآخذة في النمو. وتكمن التحديات الأساسية التي تواجه القطاع في تدني إنتاجية المحاصيل والإنتاج الحيواني بوجه عام، وضعف روابط السوق، وضعف الخدمات المالية وغير المالية، وارتفاع المخاطر الزراعية نتيجة للظروف المناخية الصعبة، وانعدام أمن حيازة الأراضي الذي يمثل مشكلة مستمرة لا سيما بالنسبة للشباب والنساء. وتتضمن القيود المفروضة على أنشطة التجهيز والتسويق ارتفاع تكلفة الطاقة والمعدات وصعوبة الوصول إلى مناطق الإنتاج. كذلك سيتم التطرق للاعتماد على أسعار الأسواق العالمية، من خلال الترويج لتنويع الزراعة والتركيز على السلع وسلاسل القيمة التي يرتفع الطلب عليها محليا وإقليميا.

7- ويوجد عدد من التجارب الإيجابية للغاية، مثل إنتاج فواكه وخضروات عالية الجودة لطرحها في أسواق التصدير، كما ازدادت الإنتاجية الزراعية بنسبة 2 في المائة سنويا خلال العقد الماضي. وستشكل تنمية سلاسل القيمة مكونا مهما في عملية التحول الريفي. ويتضمن ذلك إيجاد نظام تسويقي تنافسي لصغار ومتوسطي التجار المحليين، وتنمية المشروعات الريفية، وتوفير فرص عمل لشباب الريف.

8- **ويعد تغير المناخ أحد أكبر القيود** أمام التنمية الريفية نظرا لما يلي: (1) الاتجاه الهبوطي في كمية الأمطار وجودتها، و(2) ارتفاع درجات الحرارة، و(3) زيادة تواتر الفيضانات وموجات الجفاف والرياح وحدتها. وتؤثر الظواهر الجوية المتطرفة تلك تأثيرا سلبيا على أداء نظم الإنتاج الزراعي والرعوي والحيواني، مما يدفع المزيد من السكان إلى الانتقال، وهو ما يترتب عليه مشكلات إنسانية وخسائر اقتصادية جسيمة. وقد تعرضت 34 في المائة من مساحة الأراضي، أو ما يزيد على تسعة ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة للتدهور.

9- **وتمر بوركينا فاسو بفترة انتقالية في مسيرتها الانمائية، حيث تسجل معدلات نمو واعدة، وإن كانت معرضة لمخاطر كبيرة.** ويستخدم الشكل البياني 1 تحليلا عنقوديا يعكس عددا من جوانب اتجاه التنمية في

بوركينا فاسو خلال الفترة 2008–2014. ويتضح أن البلد يتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وهو ما يعكسه مستوى إجمالي الدخل القومي الذي ارتفع بما يزيد على 50 في المائة خلال الفترة المذكورة. غير أن هذا النمو لم يصاحبه تقدم أو تحسن مماثل في الأبعاد الأخرى اللازمة للحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. كذلك فإنه لم ينعكس في التقدم المحرز استنادا إلى تقدير أداء القطاع الريفي الذي يجريه الصندوق.

الشكل البياني 1

أداء أهم متغيرات الحد من الفقر الريفي في بوركينا فاسو

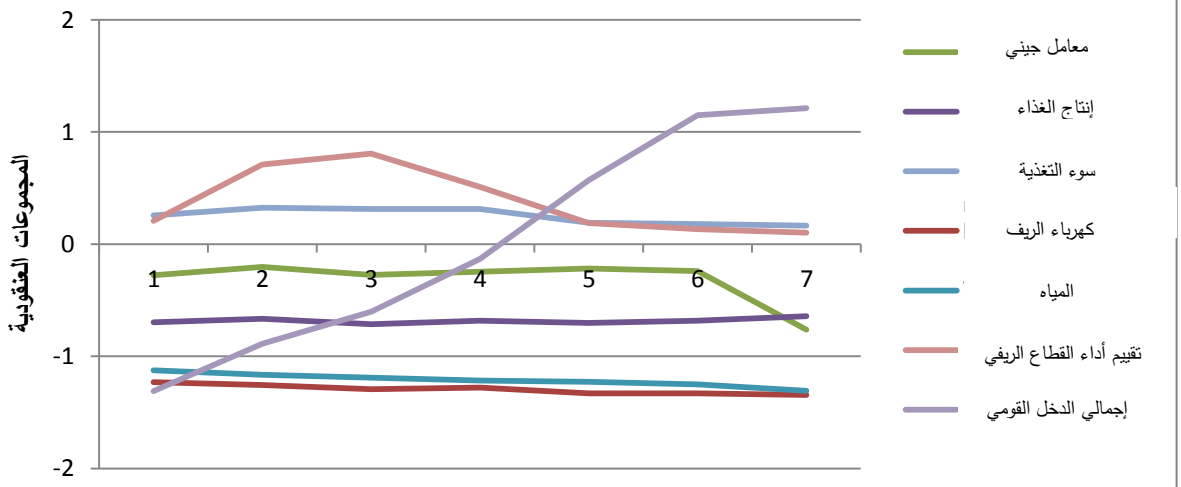

ملحوظة: يستخدم الشكل البياني تحليلا عنقوديا متعدد الأبعاد يعتمد على طرق التجميع الهرمية.

10- واستنادا إلى هذا التقييم، يعد السيناريو الأساسي هو السناريو الأرجح خلال الفترة التي يغطيها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (الذيل الثاني). ووفقا لهذا السيناريو، يُتوقع بلوغ وسطي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 6.7 في المائة خلال الفترة 2019–2024، وهو ما يعود في الأساس إلى استمرار توسع قطاع التعدين وتحسن أداء قطاع الزراعة. ونظرا لأن بوركينا فاسو عرضة للصدمات الناتجة عن التهديدات الأمنية والأسعار الدولية للسلع الأساسية، يستلزم ذلك الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار وتنويع مصادر النمو وتوفير التدريب اللازم للشباب لتأهيلهم للعمل. وستركز أدوات التدخل التي يقترحها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تحسين الإنتاجية في مختلف مراحل سلسلة القيمة، ودعم النمو والحد من الفقر من خلال توفير المزيد من الدخل والوظائف على مستوى الأسر.

ثانياً – الإطار السياساتي والمؤسسي للحكومة

11- وضعت الحكومة سياسات واستراتيجيات طموحة تولي أهمية كبيرة للقطاع الريفي باعتباره أساس النمو الاقتصادي الشامل. ومن المنتظر أن تتمخض عن هذه المبادرات تدابير فعالة لصالح المزارعين الأسريين وفقراء الريف والفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وقد نفذت الحكومة أيضا مبادرات بغرض تحقيق الاتساق بين سياسات القطاع الريفي والأطر التنظيمية لمشروعات التنمية. وإلى جانب صعوبة تحقيق الاتساق بين

النهج التشغيلية للشركاء التقنيين والماليين، تمثل إجراءات التوريد العامة وصعوبة تعبئة الأموال من المؤسسات النظيرة قيودا مؤسسية حقيقية.

12- وتعد **الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020** هي المرجع الوطني الذي تستند إليه عملية التنمية. وتهدف هذه الخطة إلى إحداث تحول هيكلي في اقتصاد بوركينا فاسو بغرض تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل من شأنه توفير فرص العمل الكريم للجميع وتعزيز الرفاه المجتمعي. وتقوم الخطة الوطنية للتنمية على ثلاث ركائز، وتهدف الركيزة الثالثة إلى تعزيز القطاعات الأساسية بالنسبة للاقتصاد والعمالة. وتحديدا، سيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019-2024 السياسة القطاعية بشأن الإنتاج الزراعي والحراجي والرعوي 2017-2026 التي تم إقرارها كآلية لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية في قطاع الزراعة. وتهدف هذه السياسة إلى الحد من أعداد المواطنين المعرضين لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي بنسبة 50 في المائة ومن انتشار الفقر الريفي إلى أقل من 35 في المائة.

13- وتهدف **المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للقطاع الريفي 2016-2020** إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذوي من خلال إحداث تنمية مستدامة في القطاعات الفرعية المتمثلة في الأنشطة الزراعية والحراجية والرعوية وصيد الأسماك وصيد الحيوانات البرية بجعلها أكثر توجها نحو السوق وتعزيز إنتاجيتها وصلابتها. وتضطلع الوزارات القطاعية بإعداد الاستراتيجيات التنفيذية للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للقطاع الريفي.

14- وتستند **السياسة الوطنية للتنمية المستدامة للإنتاج الحيواني 2010-2025** إلى تشجيع استراتيجيات النمو في سلاسل القيمة الأساسية للإنتاج الحيواني (اللحوم والألبان والدجاج وجلود الحيوانات). وتهدف خطة العمل وبرنامج الاستثمار في قطاع الإنتاج الحيواني إلى تعزيز مساهمة الإنتاج الحيواني في ميزان المدفوعات والقيمة المضافة والأمن الغذائي والتغذوي.

15- وفي ظل أزمة الغذاء الحالية، تم وضع **السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2018-2027** لضمان المساواة بين الجميع في الحصول الدائم على كميات كافية من الطعام وعلى حميات غذائية متوازنة وصحية. وتتضمن سياسة التغذية الوطنية الأنشطة الزراعية المؤثرة على التغذية، بما في ذلك شبكات الري الصغيرة والتوعية بشأن التغذية وزراعة الخضروات المغذية (مثل المورينغا والباوباب والبطاطا الحلوة) وتمكين النساء والمنظمات النسوية من خلال حصولها على الأرض ومعدات التجهيز.

16- ومن الناحية السياسية، سيوفر الاستفتاء الدستوري، المقرر في مارس/آذار 2019، فرصة للحكومة للتطرق للشواغل الاجتماعية، بشأن المشاركة في الانتخابات والوصول إلى مياه الشرب الآمنة والسكن اللائق. وستمهد هذه المشاورات العامة السبيل لانتخابات رئاسية سلمية عام 2020.

ثالثاً – انخراط الصندوق: الدروس المستقاة

17- تتكون حافظة قروض الصندوق الحالية من مشروعين جاريين:

- مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية (2013-2022) بتكلفة إجمالية تبلغ 117.4 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك منحة من مرفق البيئة العالمي بقيمة 7.2 مليون دولار أمريكي؛

- ومشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر/أيلول 2017، والذي يتوقع البدء في تنفيذه في أوائل عام 2019 واستمراره لمدة ست سنوات.

18- وقد أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييما قطريا للبرنامج القطري والاستراتيجية القطرية في بوركينا فاسو خلال الفترة 2007–2017. وأكد هذا التقييم تحقيق نتائج كمية ونوعية مهمة فيما يتصل بزيادة الدخل وتعزيز الأمن الغذائي للسكان المستفيدين، لا سيما النساء.

19- وقد ركزت التدخلات السابقة الممولة من الصندوق أساسا على تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج القطاع الزراعي وإنتاجيته والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك برنامج الاستثمار المجتمعي في تحسين خصوبة الأراضي الزراعية، ومشروع شبكات الري الصغيرة وإدارة المياه، وبرنامج التنمية الريفية المستدامة، ومشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية. وفيما يتصل بإنتاجية القطاع الزراعي، أشار المستفيدون من برنامج الاستثمار المجتمعي في تحسين خصوبة الأراضي الزراعية إلى زيادة محصول الأرز بنسبة 300 في المائة. كذلك استفادت الحكومة من النتائج الإيجابية للغاية التي حققتها مشروعات الحفاظ على المياه والتربة، وحماية التربة واستعادة خصوبتها، والحراجة الزراعية، وتقنيات التجدد الطبيعي بمساعدة الإنسان، وغير ذلك من تقنيات مكافحة تغير المناخ. ويتمثل أحد الدروس المستفادة مما يزيد على 20 عاما من الاستثمار في التقنيات التقليدية المحسنة المستخدمة في الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والحراجة الزراعية في تغير العلاقة بين هذه التقنيات وانعدام أمن حيازة الأراضي بمرور الوقت. ففي الوقت الحالي، يلزم ملاك الأراضي المزارعين باستخدام هذه التقنيات بصورة منهجية. وتشير صور الأقمار الصناعية إلى المساهمة الكبيرة لتقنيات التجدد الطبيعي بمساعدة الإنسان في إعادة التخضير في مناطق الساحل وتعزيز صمود المجتمعات الريفية في مواجهة تغير المناخ.

20- ويرتبط النوع الثاني من التدخلات بتنمية المشروعات الصغرى وسلاسل القيمة الزراعية التي يمكن لفقراء الريف المشاركة فيها، وتوفير العمالة (مشروع دعم المشروعات الريفية الصغرى، ومشروع دعم سلاسل السلع الزراعية، وبرنامج خدمات تنمية الأعمال الريفية، ومشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية). وتضمنت أهم الإنجازات: (1) ارتفاع متوسط الدخل السنوي للمستفيدين من مشروع دعم سلاسل السلع الزراعية عنه في حالة غير المستفيدين بمقدار الضعف تقريبا، وذلك من خلال زيادة دمجهم في سلاسل القيمة، و(2) اكتساب خبرات وقدرات مؤسسية قيمة في مجال تنمية المشروعات الريفية الصغرى وتوفير خدمات تنمية الأعمال، و(3) تعزيز المراكز الريفية لخدمات الأعمال لدورها في توفير الخدمات غير المالية لأصحاب المشروعات الريفية، و(4) اكتساب الخبرات في مجال تنمية سلاسل القيمة الزراعية، بما في ذلك الشراكات مع منظمات المزارعين وإنشاء الروابط بين الشركات الزراعية والقطاع الخاص. ويتمثل أحد الدروس المهمة المستفادة من الاستثمارات في المشروعات الريفية الصغرى في أن توفير الخدمات غير المالية قبل توفير الخدمات المالية شرط أساسي للنجاح. فالخدمات غير المالية، لا سيما خدمات تنمية الأعمال والتدريب على المهارات التقنية، ينبغي أن تكون الأساس الذي يقوم عليه هيكل المؤسسات الريفية اللامركزية، وأن يستند في تقديمها إلى نهج شامل ومنهجي.

21- وقد اتضح من تجربة الصندوق في عدد من البلدان وجود الكثير من الإمكانات غير المستغلة في تعزيز سلاسل القيمة المرتبطة بالتغذية. فضلا على ذلك، أرسل المركز الدولي للزراعة المدارية بعثة لإجراء تقييم في أواخر عام 2018 للوقوف على أهم القضايا ذات الصلة بتحسين التغذية في قطاع الزراعة. واقترح المركز الدولي للزراعة المدارية لاحقا اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال مشروعات الصندوق والفريق القطري بغرض التعميم المنهجي للنهج المرتبطة بالتغذية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات المستقبلية، والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية الواردة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والسياسة الوطنية للتغذية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد ضرورة: (1) إجراء تشخيص متعمق للسياق وقضايا التمايز بين الجنسين قبل استهلال المشروعات؛ و(2) تنسيق العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين والاستفادة من التجارب السابقة؛ و(3) تعزيز التكامل بين مكونات المشروعات؛ و(4) استخدام مؤشرات ملائمة وتحديد أهداف نهائية مناسبة؛ و(5) بناء قدرات موظفي المشروعات؛ و(6) الانخراط في نهج سلاسل القيمة التغذوية.

22- وفيما يتعلق بتنفيذ المشروعات والإدارة المالية، كانت هناك بعض المشروعات التي تعد مفرطة الطموح في ظل ظروف العمل المحلية، بما في ذلك القدرات المؤسسية للكيانات المنفذة. لذلك كان أداء المشروعات السابقة والجارية متباينا للغاية. ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز قدرات الاستيعاب والتنفيذ وبناء قدرات الكيانات المنفذة ومقدمي الخدمات ومنظمات المزارعين. كذلك أدى تنفيذ تدخلات المشروعات على مستوى البلد ككل وضعف استراتيجيات الخروج من المشروعات إلى التأثير سلبا على استدامة الإنجازات التي لا تزال محدودة للغاية. ويخلف ضعف القدرة على إدارة القروض مع الشركاء أثرا سلبيا على تنفيذ المشروعات، على وجه العموم، وقد زاد الدعم من الوكالات اللامركزية لوحدة إدارة المشروعات، وبصورة كبيرة، من احتمال الوصول إلى ملكية واستدامة أفضل. ومن هنا ينبغي أن يسهم التقييم المنتظم والمتين الذي تجريه الوزارات المعنية لأداء موظفي وحدة إدارة المشروعات في الوصول إلى مخرجات تشغيلية أفضل. ومن جهة العمليات تشير الخبرات إلى أنه من الهام: (1) توضيح ملكية الأراضي بأسلوب تشاركي لأغراض الاستهداف المستدام؛ (2) تبسيط تدابير التنفيذ مع عدد أقل من المتعاقدين وموفري الخدمات؛ (3) الجمع بين الاستهداف المباشر والأنشطة حسب الطلب لتجنب تأخير تشييد البنى التحتية.

23- ظهرت قضايا التنفيذ والإدارة المالية أساسا مع المشروعات المغلقة حديثا، حيث أثرت محدودية القدرات الإدارية وبطء الصرف فيها على الحافظة بأسرها. وقد غدا مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية، بعد استهلال بطيء بسبب قضايا التعيين، قيد التنفيذ الكامل الآن، وهو يظهر معدلات صرف مرضية منذ عام 2017.

رابعاً – الاستراتيجية القطرية

ألف – الميزة النسبية

24- تتمثل الميزة النسبية للصندوق في خبرته بوصفه شريكا للحكومة في أربعة مجالات رئيسية: (1) تعزيز إنتاجية وربحية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين المعرضين للمخاطر؛ و(2) دعم المشروعات الريفية الصغرى وتوفير فرص العمل للشباب الريفيين، وذلك بالتعاون مع المراكز الريفية

لخدمات الأعمال باعتبارها جهات توفر خدمات تنمية الأعمال؛ و(3) تمويل تنمية سلاسل القيمة الزراعية، استنادا إلى الشراكات مع منظمات المزارعين والقطاع الخاص؛ و(4) تعزيز النهج المتكاملة المطبقة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، مثل الحفاظ على المياه والتربة، وحماية التربة واستعادة خصوبتها، وتقنيات التجدد الطبيعي بمساعدة الإنسان، والحراجة الزراعية.

باء – المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف

25- **المجموعة المستهدفة.** يقدر عدد المستفيدين المباشرين من تدخلات برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بحوالي 290 ألف أسرة ريفية، أو ما يزيد على مليون شخص (50 في المائة منهم من النساء و30 في المائة من الشباب). ويتمثل المستفيدون ذوو الأولوية في (1) السكان الريفيين المعرضين للمخاطر؛ و(2) المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء والشباب، ومنظماتهم (منظمات المزارعين والمنظمات الرئيسية)؛ و(3) أصحاب المشروعات الزراعية ومنظماتهم ممن يشاركون في سلاسل القيمة الرئيسية المناصرة للفقراء، لا سيما الأرز والفاكهة والخضروات والمجترات الصغيرة والدواجن والحبوب والسمسم واللوبياء والمنتجات الحراجية بخلاف الأخشاب.

26- **استراتيجية الاستهداف.** بغرض تعزيز فعالية التدخلات وأثرها واستدامتها، سيستمر الصندوق بناء على طلب الحكومة في تمويل المشروعات في نفس الأقاليم التي تغطيها العمليات الجارية والسابقة (مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية ومشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية، ومشروع شبكات الري الصغيرة وإدارة المياه). وسيجري العمل تحديدا على الوصول إلى الشباب والنساء من خلال الجمع بين أساليب الاستهداف الذاتي والاستهداف المباشر وتدابير التيسير والتمكين. ويتمثل الهدف من ذلك في الوصول إلى ما لا يقل عن 50 في المائة من النساء و30 في المائة من الشباب.

جيم – الغاية الشاملة والأهداف الاستراتيجية

27- تتمثل الغاية الشاملة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في تحقيق زيادة مستدامة في مستويات الدخل والعمالة وصمود سكان الريف، لا سيما النساء والشباب، في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ.

28- ويستند برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى هدفين استراتيجيين متسقين مع الهدف الاستراتيجي الثالث الوارد في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة القطاعية بشأن الإنتاج الزراعي والحراجي والرعوي، والمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للقطاع الريفي، والسياسة الوطنية للتنمية المستدامة للإنتاج الحيواني، والإطار الاستراتيجي للصندوق 2016–2025، وأهداف التنمية المستدامة.

29- **الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز صمود سكان الريف المعرضين للمخاطر تجاه انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ.**

30- وتتمثل النتائج المتوقعة من الهدف الاستراتيجي الأول في: (1) تبني الأسر الريفية لتقنيات مستدامة ومحسنة (بما في ذلك، إدارة الموارد الطبيعية) وذلك من شأنه زيادة الإنتاجية وضمان الصمود في وجه تغير المناخ؛ (2) وصول الأسر الريفية إلى أغذية مغذية ومساعدتها على اتباع ممارسات غذائية جيدة.

31- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين أداء سلاسل القيمة الزراعية الرئيسية التي من شأنها توفير فرص العمالة وثروات لسكان الريف وتحترم مبادئ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.**

32- وتتمثل النتائج المتوقعة من الهدف الاستراتيجي الثاني في: (1) تحسين الخدمات غير المالية المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء والشباب؛ و(2) تعزيز الروابط مع أسواق المدخلات والمخرجات في سلاسل القيمة الزراعية الرئيسية؛ و(3) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في منظمات المزارعين؛ و(4) تشجيع المشروعات الريفية الصغرى المستدامة وتوفير فرص العمل؛ و(5) زيادة توافر الخدمات المالية المصممة حسب احتياجات المستفيدين.

33- وتقوم نظرية التغيير المتضمنة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على ثلاث ركائز أساسية يتبناها الصندوق في بوركينا فاسو بغرض تعميمها وتعظيم أثرها: (1) تعزيز الإنتاجية الزراعية، مع زيادة التركيز على إدارة الموارد الطبيعية والصمود في مواجهة تغير المناخ والتأقلم معه؛ و(2) تنمية المشروعات الريفية، مع زيادة التركيز على توفير فرص العمل للشباب والنساء؛ و(3) تنمية سلاسل القيمة، مع تعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات المزارعين، وتعميم قضايا التغذية. وتفترض نظرية التغيير أن الجمع بين زيادة إنتاجية النظم الزراعية على مستوى المستفيدين الأساسيين وإقامة الروابط مع الأسواق وتعزيز منظمات المزارعين من شأنه ضمان تحقيق فوائض إضافية في الإنتاج وتسويقها. ومن خلال تنمية المشروعات الريفية، سيمكن ضمان توفير فرص عمل أكثر إنتاجية لفائض العمالة الشابة في المناطق الريفية وتقديم الخدمات اللازمة لسلاسل الإنتاج.

34- كذلك سوف تتم معالجة **القضايا الشاملة** التالية:

(أ) سيجري تعميم قضايا **التغذية** بصورة منهجية في تدخلات الصندوق بغرض تعزيز الأمن التغذوي، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. وتم تحديد الأنشطة المفصلة بالاشتراك مع المركز الدولي للزراعة المدارية أثناء إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

(ب) **قضايا التمايز بين الجنسين** بغرض تحسين وضع النساء. وبينما سيتم تصميم الأنشطة على نحو يتناسب مع الظروف الاجتماعية السائدة، سيتم إيلاء الأولوية لتوفير الموارد الاقتصادية (الأرض، والمدخلات الزراعية والتدريب، وسلاسل القيمة، والمشروعات الريفية الصغرى، والوظائف الريفية) للنساء الريفيات في المشروعات الاستثمارية، وبغرض تحفيز الانتاج، سيتم استهداف المستفيدين بعد الحصاد(النساء من أصحاب المبادرات الزراعية) بأولوية عالية. وسيستفيدون أيضا من بناء القدرات التي توفرها المراكز الريفية لخدمات الأعمال.

(ج) **توفير فرص العمالة للشباب** من الذكور والإناث في المناطق الريفية في الفئة العمرية من 16 عاما إلى 35 عاما والذين سيحصلون بشكل مستمر على مختلف أنواع الدعم المصممة حسب احتياجاتهم

(التدريب على المهارات، وخدمات تنمية الأعمال) بغرض تعزيز إمكاناتهم وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

دال – قائمة تدخلات الصندوق

35- **القروض والمنح**. تتكون حافظة القروض الرامية إلى دعم الاستثمارات الحكومية من مشروعين جاريين في الوقت الحالي، وهما مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية (2013–2022) ومشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية (2018–2024). وسيتم تصميم مشروعين جديدين، وهما توسيع النطاق الجغرافي لمشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في عام 2019، ومشروع لدعم الشباب والمشروعات. ومن الممكن تعبئة منح إقليمية ووطنية جديدة بغرض تنمية استحداث الابتكارات بالشراكة مع المعاهد البحثية الوطنية والإقليمية ومنظمات المزارعين والشركاء الاستراتيجيين.

الجدول 1

الإطار الزمني لحافظة قروض الصندوق

<table>
<tr><th></th><th>2012</th><th>2013</th><th>2014</th><th>2015</th><th>2016</th><th>2017</th><th>2018</th><th>2019</th><th>2020</th><th>2021</th><th>2022</th><th>2023</th><th>2024</th></tr>
<tr><td>برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2007–2012 مذكرة الاستراتيجيات القطرية 2017–2018</td><td>التجديد الثامن لموارد الصندوق</td><td colspan="3">التجديد التاسع لموارد الصندوق</td><td colspan="3">التجديد العاشر لموارد الصندوق</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مشروع نير تامبا</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019–2024</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td colspan="3">التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق</td><td colspan="3">التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق</td></tr>
<tr><td>توسيع النطاق الجغرافي لمشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>الشباب والمشروعات</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

36- كذلك سيتم العمل على إيجاد فرص للاستفادة من الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي سيدعم المشروعات الريفية صغيرة ومتوسطة الحجم ومنظمات المزارعين غير المستفيدة من الخدمات، والمساعدة في توفير فرص العمل والدخل من خلال التنمية الشاملة للقطاع الخاص. والمساعدة التقنية.

37- وسيهدف **الانخراط السياساتي على المستوى القطري** إلى تحقيق ثلاث نتائج عامة:

- تعزيز مشاركة المنظمات الرئيسية التي تنبثق عنها منظمات المزارعين في عمليات إعداد السياسات، وذلك بغرض تركيز الدعم المقدم بصورة أكبر على توفير الموارد الإنتاجية والأراضي للشباب والنساء. وسيتم تحقيق ذلك من خلال استقطاب التأييد للمنظمات الرئيسية.

- تعزيز إدارة المعرفة بغرض وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية الملائمة، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بدعم صمود الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة وتحسين أوضاعها التغذوية.
- تعزيز القدرات السياساتية للحكومة من خلال المشاركة النشطة للصندوق في مجموعات عمل الجهات المانحة للقطاع الريفي ومجموعات العمل القطاعية الأخرى.

38- وسيتم **بناء القدرات** في المجالات الثلاثة الرئيسية التالية:

- تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية والتنظيمية لأصحاب المصلحة الرئيسيين بغرض دعم التنفيذ، ويشمل ذلك المنظمات الرئيسية التي تنبثق عنها منظمات المزارعين، ومراكز موارد المشروعات الريفية، والمنظمات غير الحكومية والغرف الزراعية حسب الحالة، لا سيما في مجال تقديم الخدمات الريفية.
- تعزيز القدرات الائتمانية وقدرات إدارة عمليات التوريد لدى موظفي وحدة إدارة المشروعات والوكالات المنفذة الرئيسية.
- بناء قدرات الوزارات المسؤولة عن الزراعة والإنتاج الحيواني والصيد والاقتصاد في مجال رصد المشروعات وتقييمها.

39- **إدارة المعرفة.** كذلك سيتم وضع خطة عمل لإدارة المعرفة وتنفيذها بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وسيكون التركيز على أربعة مجالات يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية: (1) العمل مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، و(2) تنمية سلاسل القيمة، و(3) تعزيز المشروعات الريفية، و(4) إدارة الموارد الطبيعية. وسيتم التركيز على التغذية تحديدا. سيتم إنشاء منصة مشتركة للمشروعات الممولة من الصندوق تدار بمعرفة خبير تعينه الوزارة المنفذة وتمول من خلال المشروعات التي يمولها الصندوق.

40- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وسيتم من خلال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تيسير تبادل المعرفة مع الدول الشريكة للصندوق، وتعبئة الخبرات التقنية الخارجية. وتتمثل مجالات التعاون الثنائي المحتملة مع البرازيل والصين والهند وكينيا ومدغشقر والمغرب وتونس في الزراعة الرقمية، وزراعة الأرز، والدخن والقمح، والتدريب وبناء القدرات، ونماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وستقام شراكات تقنية لصالح التعاون الثلاثي بالاشتراك مع البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، ومركز ألبرت شوايتزر المناخي، ومركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي. ومن الجهات الشريكة متعددة الأطراف الداعمة للتعاون الثلاثي شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا (تعزيز منظمات المزارعين) وبرنامج Agrinavia (تعميم الابتكارات).

خامسا – الابتكار وتوسيع النطاق لتحقيق النتائج المستدامة

41- **الابتكارات.** فيما يتصل بالثورة الرقمية في قطاع الزراعة، سيدعم الصندوق نقل التقنيات والتأقلم معها لتيسير استخدامها في الأغراض المناصرة للفقراء. كذلك سيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المراكز الريفية لخدمات الأعمال التي تمثل مختبرات لتعميم الابتكارات في سلاسل القيمة الزراعية، وذلك من خلال إيلاء الأولوية لتوفير رأس المال اللازم لهذه الابتكارات ونشر المعلومات عن فوائد تنفيذها و/أو تطبيقها. ويتضح

اهتمام الدوائر البحثية الوطنية والإقليمية بمجال الابتكار من تجربة برنامج أجرينوفيا الذي يقوم فيه المزارعون أنفسهم باستحداث الابتكارات من خلال التعاون الوثيق مع القطاع الخاص.

42- **توسيع النطاق**. وستركز أنشطة توسيع النطاق في مجال إدارة الموارد الطبيعية على تعزيز صمود المزارع الصغيرة، والإدارة المستدامة للأراضي، والزراعة الإيكولوجية، وغير ذلك من النهج المتكاملة. وسيتم توفير حلول تركز على الطاقة المتجددة للمزارعين وشركات التجهيز والمشروعات الريفية مكيفة حسب احتياجاتهم. وبدعم من مؤسسة بيت المشروعات في بوركينا فاسو، سيستخدم نموذج المراكز الريفية لخدمات الأعمال كآلية لمساعدة العملاء الأساسيين على استخدام الابتكارات. كذلك ستدعم الغرف الزراعية الوطنية والإقليمية واتحاد مزارعي بوركينا فاسو تقديم المساعدة لمنظمات المزارعين وأعضائها في توسيع نطاق الممارسات الجيدة. وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، سيتم إطلاق مبادرة تجريبية للتأمين الزراعي وتكرارها لاحقا على نطاق أوسع.

سادسا – تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

ألف – المظروف المالي وأهداف التمويل المشترك

43- ستغطي فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2019–2014 دورتي التجديد الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيتاح حوالي 68 مليون دولار أمريكي للفترة 2019–2021 ومبلغ مماثل تقريبا للفترة 2022–2024. وستخصص هذه الأموال لتوسيع النطاق الجغرافي لمشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية (2019–2021) ومشروع لإنشاء مشروعات ريفية صغرى وتوفير فرص عمل للشباب (2022–2024) لتعزيز إنجازات مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية. ويُتوقع رفد موارد الصندوق بموارد مقدمة من ممولين آخرين. ومن المستهدف أن تبلغ نسبة التمويل المحلي المشترك 1 إلى 0.63 ونسبة التمويل الدولي المشترك لبوركينا فاسو 1 إلى 1.27 في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، على أن تحدد المبالغ الفعلية أثناء تصميم المشروع. ومن المتوقع أن يشترك مصرف التنمية الأفريقي في تمويل توسيع النطاق الجغرافي لمشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية.

الجدول 1

التمويل والتمويل المشترك الخاص بالصندوق للمشروعات الجارية والمقررة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المشروع	*تمويل الصندوق*	*التمويل المشترك*				*نسبة التمويل المشترك*
		محلي		*دولي*		
جارٍ						
نير تامبا	84.6	المستفيدون الحكومة	5.9 24.1	مرفق البيئة العالمي84	7.3	0.5
مشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية	38	المستفيدون الحكومة	7.3 6.4	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	20.0	0.9
مخطط						
توسيع النطاق الجغرافي لمشروع دعم تعزيز سلاسل القيمة الزراعية	68.15			مصرف التنمية الأفريقي		
الشباب والمشروعات	70					
المجموع	**260.75**					**0.7**

44- وتستفيد بوركينا فاسو في الوقت الحالي من قروض تيسيرية للغاية، ومن المتوقع أن تسري الشروط نفسها خلال الدورتين التمويليتين اللتين يغطيهما التجديد الحادي عشر والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتؤكد السيناريوهات الانتقالية هذا السيناريو (الذيل الثاني).

باء – الموارد المخصصة للأنشطة غير الإقراضية

45- ستتضمن الأنشطة غير الإقراضية: (1) الانخراط المستمر للمكتب القطري للصندوق في الحوار السياساتي (أطر الحوار القطاعية) والاجتماعات التي يجريها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بصفة منتظمة والشركاء التقنيون والماليون، والأمانة التقنية للتنسيق بين المانحين؛ و(2) تبادل المعرفة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ و(3) تحديد الابتكارات ونشرها.

جيم –الشراكات الاستراتيجية الرئيسية والتنسيق الإنمائي

46- من المتوقع إقامة **شراكات استراتيجية** مع: (1) الوزارات المعنية بالاقتصاد والمالية والتنمية من خلال منصة رصد وتقييم التمويل الخارجي؛ و(2) وزارة الصحة، من خلال مشاركتها تحديدا في منصة التغذية متعددة القطاعات؛ و(3) مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، من خلال مراجعاتها السنوية للحافظة بغرض رصد التحسن المحرز في الإطار المؤسسي لتنفيذ مشروعات التنمية؛ (4) الاتحاد الأوروبي بشأن إدارة حيازة الأراضي.

47- ويمكن أيضا إقامة شراكات استراتيجية أخرى مع: (1) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فيما يتصل بنهج سلاسل القيمة ونظم فواتير المخازن؛ و(2) مؤسسة بيل وميليندا غيتس في مجال الإنتاج الحيواني والتغذية وتقنيات الزراعة الرقمية؛ و(3) التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا في مجال تجهيز الأغذية وتسويقها؛ و(4) مصرف التنمية الأفريقي في مجال التأمين الزراعي القائم على المؤشرات والاستثمارات في البنية التحتية الريفية؛ و(5) البنك الدولي في مجال تنمية سلاسل قيمة الحبوب والأرز ومشروعات الشباب، و(6) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال تجهيز المنتجات الزراعية؛ و(7) اتحاد مزارعي

بوركينا فاسو والغرف الزراعية الوطنية والقومية في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الزراعية؛ و(8) مؤسسة بيت المشروعات في بوركينا فاسو في مجال خدمات تنمية الأعمال؛ و(9) معهد ألبرت شوايتزر المناخي في مجال الإنتاج الزراعي المستدام وتقنيات التجهيز.

48- وسيتم تعزيز **الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة** على النحو التالي: مع مرفق البيئة العالمي في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والصمود في مواجهة تغير المناخ، وتنفيذ مشروع الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية والتنمية الريفية في المناطق الشمالية، والشمالية الوسطى والشرقية على وجه الخصوص، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في رفع المستوى التقني لسلاسل القيمة التي تدعمها المشروعات، ومع منظمة العمل الدولية لوضع خطة لتوفير "فرص العمل الكريم" ومحاربة عمالة الأطفال في الزراعة، وذلك من خلال المراكز الريفية لخدمات الأعمال لنشر الوعي في هذا الصدد. ويمكن كذلك التعاون مع الوكالة الأفريقية لمواجهة المخاطر لتعظيم مساهمة المشروعات في تعزيز صمود الأسر الريفية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

49- ويتسق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع **إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2018-2020** الذي يتضمن الأهداف الاستراتيجية التالية: (1) تعزيز فعالية المؤسسات، وضمان المساواة في الحصول على معاملة عادلة وتعزيز سيادة القانون، و(2) إتاحة الظروف المواتية للزراعة المستدامة بغرض تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وصمود السكان، و(3) القضاء على الجوع والفقر، و(4) تجنب المخاطر المناخية وزيادة الجاهزية لمواجهة الطوارئ. وهو يتواءم تماما مع الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل من خلال تركيزه على قضايا الأمن الغذائي والتغذوي والصمود في وجه تغير المناخ وتحسين إدارة الموارد الطبيعية (الأولوية الرابعة)، علاوة على تمكين الشباب والنساء كعوامل للتحول الاجتماعي والاقتصادي وبناء المجتمع السلمي (الأولوية السادسة).

50- **التعاون مع الوكالات في روما.** سيتضمن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دعم جهود الحكومة الرامية إلى مكافحة دودة الحشد الخريفية، والدعم التقني من برنامج التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق من خلال مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا سيما في مجال تنمية المشروعات. وسيتضمن التعاون مع برنامج الأغذية العالمي رصد الحملات الزراعية وصمود الأسر الريفية. وسيتواصل العمل على المبادرة الهادفة إلى الحد من خسائر ما بعد الحصاد في إطار المشروعات الممولة بالاشتراك مع الصندوق، وكانت هذه المبادرة قد تم إطلاقها بالفعل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

دال – انخراط المستفيدين والشفافية

51- **انخراط المستفيدين.** سيتم تنفيذ كل مرحلة من مراحل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالتشاور مع المنظمات الرئيسية ومنظمات المزارعين المنبثقة عنها ومنظمات المجتمع المدني وممثلي اتحادات الشباب والنساء – لا سيما في المناطق الريفية. كذلك تمت صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وفق هذا النهج.

52- **الشفافية**. سيتم وضع ترتيبات بغرض تعزيز شفافية ووضح تدخلات الصندوق والنتائج المترتبة عليها، وكذلك تدخلات الحكومة والشركاء المنفذين (من خلال نشر النتائج المالية وتقارير الإشراف، وتقارير التقييم، وتخصيص موارد مالية لأنشطة الاتصال ونشر التقييمات التشاركية على سبيل المثال).

هاء –ترتيبات إدارة البرنامج

53- يساعد المركز الإقليمي للصندوق في أبيدجان، والذي يدعمه المكتب القطري للصندوق في واغادوغو، الحكومة في إدارة البرامج، كما سيساعد وحدات التنسيق الوطنية والإقليمية في إدارة المشروعات. وسيقدم المكتب القطري للصندوق الدعم اللازم لتنفيذ أولويات الصندوق المؤسسية وأنشطته الشاملة من خلال حشد الموارد البرامجية. وستستمر إدارة المشروعات وفق نهج لا مركزي استنادا إلى مبدأ التبعية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدرات أصحاب المصلحة من المستفيدين الأساسيين لضمان استدامة الفوائد بعد إنجاز المشروعات. وسيتم إعداد خطط عمل، كما هو ملائم، للتطرق لنواقص الإدارة المالية والتوريد.

واو – الرصد والتقييم

54- يتضمن إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مؤشرات للنتائج قابلة القياس وتتسق مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للقطاع الريفي. وتعكس السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، بوصفها الوثيقة المرجعية القطرية الأساسية المعمول بها في القطاع الزراعي، صورة شاملة عن مهام ومساهمات الصندوق والوكالات التي يقع مقرها في روما. وستسهم جميع مشروعات الحافظة ببيانات يستند إليها في قياس مؤشرات النتائج في إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسيتم تقسيم البيانات الواردة في التقارير حسب الجنس والفئة العمرية لاستخدامها في تحليل قضايا التمايز بين الجنسين والشباب.

55- وسيتم عقد اجتماعات سنوية لاستعراض نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وبالتالي تقييم التقدم المحرز لاستقاء الدروس وإصدار التوصيات. وفي منتصف المدة، سيتم استعراض النتائج لإجراء التعديلات اللازمة على الاستراتيجية الوطنية. وسيتم استعراض إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في عام 2024. وسيستفيد الصندوق من سجل أدائه الطويل والناجح للغاية في مجال التنمية المجتمعية وتطبيق نهج إشراك المواطنين مؤخرا بغرض تعزيز مشاركة المستفيدين في أنشطة الرصد والتقييم بالتعاون مع برنامج الرصد والتقييم الريفيين. وسيتم اقتراح مبادرة لدعم المعرفة من أجل تعزيز الأثر الزراعي، وذلك بهدف دعم الحكومة في سعيها نحو تعزيز إدارة نتائج برامج التنمية وتوثيق الروابط بين عملية صنع القرارات وقدرات ونظم الرصد والتقييم.

سابعا – إدارة المخاطر

الجدول 3

المخاطر وتدابير التخفيف

المخاطر	*تصنيف المخاطر*	*تدابير التخفيف*
مخاطر سياسية/مخاطر الحوكمة	منخفضة	الانخراط السياساتي بالتنسيق مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين
مخاطر اقتصادية كلية	منخفضة	دعم تعزيز الإنتاجية الزراعية تنمية سلاسل القيمة المقاومة للمخاطر. تعزيز التنويع الزراعي والاستثمار في السلع وسلاسل القيمة التي يرتفع الطلب عليها محليا وإقليميا، للحد من الاعتماد على أسعار الأسواق العالمية.
إدارة تنفيذ المشروعات من خلال وحدة إدارة المشروعات	مرتفعة	سيتم وضع استراتيجية لبناء قدرات وحدات إدارة المشروعات
ضعف القدرات المؤسسية على تقديم الخدمات الريفية خارج نطاق الحكومة	مرتفعة	بناء قدرات الوكالات المنفذة الرئيسية في مجال تقديم الخدمات
إدارة حافظة المشروعات	متوسطة	تعزيز آليات الدعم المقدم من الصندوق والحكومة في مجال تنفيذ المشروعات من خلال بناء القدرات المستمر.
صعوبة حصول أصحاب المصالح في سلاسل القيمة الزراعية على التمويل	متوسطة	دعم الحوار الجاري بين الحكومة والمؤسسات المالية والقطاع الزراعي
إمكانات حكومية محدودة لتعبئة التمويل المشترك	مرتفعة	رصد المصروفات بصفة منتظمة وتحديد أي تأخر في عملية التنفيذ فور وقوعه
مخاطر ائتمانية – إدارة مالية	مرتفعة	مزيد من الدقة في رصد تنفيذ خطط العمل المفصلة في المذكرة الأولية وتقييم المشروعات، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومة وستتم وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء القدرات.
مخاطر ائتمانية – التوريد	مرتفعة	مزيد من الدقة في رصد تنفيذ خطط العمل المفصلة في المذكرة الأولية وتقييم المشروعات، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومة وسيتم وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء القدرات.
تغير المناخ	متوسطة	الدمج المنهجي لممارسات تخفيف مخاطر تغير المناخ والتأقلم معه في المشروعات
الأمن	مرتفعة	الدعم الذي يستهدف الشباب لتوفير فرص العمالة، للحد من احتمال النزاعات المسلحة وانعدام الأمن.
مخاطر اجتماعية	متوسطة	إعداد خطط مواجهة الطوارئ، ومراعاة الاعتبارات الأمنية في تنمية المشروعات والبرامج والتعاقد مع مقدمي الخدمات
مخاطر إجمالية	متوسطة	

COSOP results management framework

Country strategy alignment *What is the country seeking to achieve?*	**Related SDG** **UNDAF outcome**	**Key results for COSOP** *How is IFAD going to contribute?*			
PNSAN 2018-2027 ***Overall goal:*** Guarantee equitable access by all people at all times to sufficient quantities of food and a balanced and healthy diet, contributing to poverty reduction, social peace and sustainable rural development. ***Strategic objectives*** • SO1 sustainable increase in the availability of food • SO2: increase in physical and financial access to food • SO3: improvement of the nutritional status of populations • SO4: improvement of food crisis prevention and response capacity • SO5: strengthening of governance in food and nutrition security.		***Strategic objectives*** *What will be different at the end of the COSOP period?*	**Lending and non-lending activities*** **for the COSOP period**	***Outcome indicators***** *How will the changes be measured?*	**Milestone indicators** *How will progress be tracked during COSOP implementation?*
	UNDAF OS 2 UNDAF OS 4 UNDAF OS 5 FIDA OS 1 FIDA OS 2	***Overall goal****. sustainably increase income and employment, as well as the resilience of rural populations, especially women and youth, to food and nutrition insecurity and climate change*		– 323,600 people benefit from upward economic mobility – At least 50% women and 30% youth reached.	–
	SDG 2 SDG 5 SDG 13 SDG 15	***SO1*** *Strengthen the resilience of vulnerable rural populations to food and nutrition insecurity and climate change.*	- Lending/investment activities • Ongoing • Indicative - Non-lending/non-project activities • CLPE • Partnerships • SSTC • Knowledge management	– 100,000 farmers adopt recommended technologies that increase production – 20% average increase in the production of smallholder beneficiaries – 15% average increase in yields for targeted crops – 100,000 farmers adopt at least one improved natural resource management technology – At least 50% of all beneficiary households improve their dietary practices.	– 1200 ha developed for the production of garden products – 6 000 ha of wetlands for rice production – 6 000 ha of uplands for rice production – 2000 ha of sesame – 1200 ha of cowpea production
	SDG 1 SDG 8	***SO2*** *Improve the performance of key agricultural value chains that create jobs and wealth for rural populations and respect the principles of sustainable natural resource management.*	- Lending/investment activities • Ongoing • Indicative - Non-lending/non-project activities • CLPE • Partnerships • SSTC • Knowledge management	– 170,000 rural households linked to key pro-poor value chains sustainably increase their income – 170,000 rural households have access to non-financial services – 100,000 beneficiaries are member of FOs – 11,660 jobs created by RMEs, of which 50% for youths – At least 50,000 beneficiaries have access to adapted financial services	– 50% average increase in smallholders organized in associations and/or cooperatives – 200 FOs strengthened and contributing to members' resilience to climate change

Transition scenarios

1. Burkina Faso's economy has shown considerable resilience in recent years and growth prospects remain solid despite a fragile security and social context. GDP grew by 6.3 per cent in 2017, up from 5.9 per cent in 2016 and it is estimated to have risen to 6.4 per cent in 2018 on the back of increased gold output and successful crop production. Inflation remains contained at approximately two per cent per annum, anchored by the CFAF's peg to the Euro. Growth has been supported by an expansionary fiscal policy, with the fiscal deficit widening to 7.7 per cent in 2017 due to higher recurrent spending levels and a significant scaling up of domestically-financed public investment. Total government debt as a share of GDP is approximately 40 per cent, and the most recent IMF/World Bank Debt Sustainability Assessment rates the risk of debt distress as moderate. However, while still generally low, domestic debt as a share of GDP has been rising significantly, from under seven per cent in 2014 to over 18 per cent in 2018. Concessional lending is still very important for Burkina Faso's growth prospects.

2. One of Burkina Faso's greatest challenges will be job creation for a population growing at over three per cent per annum. While the mining sector benefits overall economic output, it does not generate jobs at the same pace as other sectors such as agriculture and services. Agriculture continues to suffer from low levels of productivity, with yields declining by 3 per cent and crop production increasing by only 10 per cent over the last decade. Diversification is also a challenge, as the overall structure of the sector has not changed in decades. The lack of productive employment opportunities increases the political risk as Islamic extremists attempt to capitalize on the frustrations of young people. This, in turn, has a dampening effect on private investment and tourism.

3. Three possible trajectories for the 2019-2024 period are considered:

- Base scenario: Under the base case, derived from the African Development Bank's economic prospects,[1] real GDP growth continues in the range of 6.5-7.0 per cent over the COSOP period and inflation remains at roughly two per cent. Policy reforms continue to be put in place in line with the terms of Burkina Faso's IMF Extended Credit Facility Arrangement. Government deficits decline, consistent with the West African Economic and Monetary Union (WAEMU) convergence criterion. Gold prices and output maintain an upward path and cotton exports benefit from a slight increase in prices and improved production and quality. Non-concessional borrowing occurs at modest levels. The holding of the 2020 presidential and legislative elections occur in a peaceful manner and security threats are mitigated.
- High scenario: Under the high case, based on the WAEMU assumptions, average GDP growth increases to over seven per cent and government debt is maintained at 40 per cent of GDP. The favourable domestic political environment under the base case extends to the regional environment, with major advances made to address terrorist activities and increase job opportunities for youth. The Government fully capitalizes on the achievements of the implementation of the National Economic and Social Development Plan (PNDES 2016-2020) and public and private investment increases significantly. Major advances are also made in improvements to agricultural value chains, reducing the need for food imports and generating higher income in rural areas.
- Low scenario: Under the low case, security threats increase and the domestic political context slows the enactment of economic reforms. Gold prices and cotton prices fall. Underperforming revenue mobilization and spending pressures from social tensions reduce the availability of resources for infrastructure investments

[1] https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Economic_Outlook_2018_-_EN.pdf

and other productivity increasing outlays. External debt and debt service increase rapidly, including due to a higher perception of sovereign risk, undermining the capacity to repay and raising the risk of debt distress.

Table 1

Projections for key macro-economic and demographic variables

Case	Base	High	Low
Av. GDP growth (2019-2024)	6.7	7.0	3.0
GDP/capita (2024) ppp 2011 $	2110	2300	2000
Public debt (% of GDP) (2024)	35.0	40.0	45.0
Debt service ratio (2024)	4.5	5.0	10.0
Inflation rate (%) (2019-2023)	1.8	2.0	3.0
Rural population	2018: 14 200 000		
	2024: 16 900 000		
	Annual growth rate: 2.9%		
Investment Climate for rural business	Rating: 4/6 Burkina Faso welcomes foreign investment and actively seeks to attract foreign partners to aid in its development. It has partially put in place the legal and regulatory framework necessary to ensure that foreign investors are treated fairly, including setting up a venue for commercial disputes and streamlining the issuance of permits and company registration requirements.		
Vulnerability to shocks	Rating: 4/6 Despite significant progress in building democratic institutions, the political and security environment in Burkina Faso remains a challenge, especially in the northern regions. The country is also susceptible to commodity price shocks for gold and cotton.		

Implications for IFAD's country programme

4. Burkina Faso's economy is highly dependent on agriculture and the government recognizes that improving the business environment for agriculture and agricultural value chains is critical to sustain growth, make it more inclusive, fight poverty, improve nutrition, and employee young people. The projects supported by IFAD play a critical role in the growth of the agriculture sector and the development of the rural economy. While lending terms and conditions are unlikely to change under any of the three scenarios over the course of the COSOP period, the PBAS allocation could increase under the high scenario allowing for further investments in value chain development. Moreover, domestic cofinancing should increase under the high scenario due to higher government revenues. Conversely, the low case would constrain co-financing opportunities, both domestically and internationally. A rapid deterioration in the political and security environment could result in a significant constraint on project implementation and delivery of further assistance.

Agricultural and rural sector issues

Description of the agricultural and rural sector

1. The economy of Burkina Faso depends in large measure on agriculture. The latter occupies 86 per cent of the economically active population and its contribution to GDP formation is estimated at around 35 per cent on average. It provides 61.5 per cent of the monetary income of the farming households. Agricultural production relies greatly on rainfed crops and is confronted with episodes of cyclical droughts that intensify with climate change. The grains (sorghum, millet, maize, rice, and fonio) are the main crops, along with cowpea. Livestock rearing is also very important.

2. The potentials for agricultural development remain substantial, since the country has a great potential in arable land, estimated at 9 million hectares, which are worked in the amount of 46 per cent, of which 233,500 hectares of irrigable land (12 to 14 per cent only are farmed at present) and 500,000 hectares of easily developable lowlands. Even though the country has little in the way of year-round rivers, the potential for development of irrigation, the fishery and aquaculture are substantial, on and around the 1,200 water bodies (weirs/lakes/tides). The country can mobilize up to five billion cubic metres of surface water per year.[2]

3. The government and the producers are engaged in seeking diversification of crops, with a view to taking maximum advantage of the country's agro-climatic potential and autonomously addressing the needs of the domestic market and opportunities on the international market, even niche opportunities. This intent was reflected in the simultaneous development of many value chains, including the activities of processing and establishment of short marketing circuits. This dynamic comes about through the demand of the local market for national pre-processed and packaged products for urban consumers. Other products are rather directed to export, but at all times with the desire to create the maximum added value locally by taking advantage in particular of the substantial labour force available and especially that of women. However, if we compare the volumes, exports remain rather undiversified (essentially cotton and livestock raising products). The rural private sector (linked to the primary sector) represents 80 per cent of export revenues.

4. As a country of the Sahel, Burkina Faso has been hit by the effects of climate change, which get translated into: (1) a downward trend in the volume and quality of rainfall (major seasonal and year-on-year variations); (2) increasing temperatures; and (3) increased frequency and intensity of floods, droughts, and high winds. These extreme weather phenomena negatively impact performance of the agricultural production systems (plant and animal material), as well as the normal agricultural methods and techniques. They entail an increase in population shifts and the associated humanitarian problems and significant economic losses. Thirty-four per cent of the country's surface area has already been degraded. The regions affected by the project benefit from more abundant precipitation and a longer rainy season than the rest of the country, but the effect of climate change is just as marked there in terms of erratic rainfall and episodes of intense heat.

5. Improvement of the living conditions of the rural communities of Burkina Faso depends essentially on an increased profitability and regularity of the crops and boosting their value on the market. The development of agricultural production faces: (i) low rainfall and above all its uneven distribution; (ii) the inadequacy of water resource management; (iii) difficulties for accessing inputs and appropriate equipment; and (iv) the persistence of land tenure insecurity, in particular for the most vulnerable sections of the population (youth and women). The constraints for processing and marketing are, among others, the high cost of energy and of the equipment and the isolation of the

[2] Second National Rural Sector Programme (PNSR) 2016-2020, April 2018.

production zones as enclaves. Generally speaking, the agricultural sector suffers from a lack of access to financing, from the inadequate capacities of the actors, and from problematic coordination of interventions.

Policy and regulatory framework for smallholder agricultural development

6. The National Economic and Social Development Plan (PNDES) for 2016-2020 forms the national point of reference regarding development. It seeks to "structurally transform the Burkina Faso economy so as to have growth that is strong, sustainable, resilient and inclusive, creating decent jobs for all and leading to the improvement of social welfare." It rests on three strategic lines, the third of which looks to stimulate the sectors that are promising for the economy and jobs, particularly through the Sector Policy for Agricultural, Forestry and Pastoral Production (PS-PASP) for 2018-2027. The latter aims inter alia to reduce by half (50 per cent) the proportion of persons vulnerable to food and nutrition insecurity and to reduce the rural poverty rate to less than 35 per cent, through three focus areas, namely: (i) food and nutrition security and resilience of the vulnerable segments of the population; (ii) the competitiveness of the agro-sylvo-pastoral value chains (ASP) and those of fish and wildlife and access to markets; and (iii) the sustainable management of natural resources.

7. Faced with the recurrent food crises, a National Food and Nutritional Security Policy (PNSAN) for 2017-2026 has been prepared, with the vision to ensure equitable access at all times to the all population groups to a balanced, adequate and healthy diet, so as to contribute to poverty reduction, consolidation of social peace and the bringing about of sustainable development. The National Nutrition Policy (2016) emphasizes actions to be carried out in the context of nutrition-sensitive interventions in agriculture.[3]

8. These policies are implemented in the context of the Second National Rural Sector Programme (PNSR II) for 2016-2020, the objective of which is to ensure food and nutrition security by means of sustainable development of a more market-oriented, productive and resilient ASP, fish and wildlife sector. The operational strategies of PNSR II are developed by the sector ministries.

9. The Technical and Financial Partners (TFPs) find themselves regularly within a "agro-sylvo-pastoral production" consultation framework that is currently led by FAO. This consultation framework is associated with the monitoring of the PNDES and of the PNSR II, through the carrying out of six-monthly reviews. As well, the Permanent Secretariat for Coordination of Sector Agriculture Policies (SP-CPSA), an structure for inter-ministerial representation, is the preferred interlocutor of the TFPs to discuss issues of alignment and of support to the rural development policies.

Relevant institutions and private sector in market and service provision

10. Regarding value chain development, the COSOP will support the organizing of the producers and of the processors into organizations at various levels, from the grass roots FO up to the national umbrella organization, as well as development of apex organizations.

[3] These interventions are as follows: the organizing, management and maintenance of the small-scale irrigation schemes and weirs (barrages); development of small-scale irrigation from groundwater (wells and boreholes); dissemination of adapted irrigation, production and processing technology; dissemination of highly nutritious vegetables like moringa and baobab leaves and orange-fleshed sweet potatoes rich in Vitamin A; and raising of the awareness of small family farmers to on-farm consumption. In addition, it makes mention there of the activities to be supported to allow women to gain agency: the challenges reside in the capacity of the existing women's organizations, the lack of accessibility by women to land, the support to women's groups in small-scale processing equipment, and access by women to production and processing technologies low in work drudgery.

11. One of the lessons learned from IFAD's previous projects in Burkina Faso is that one factor for success in development of the MERs rests on their access to non-financial services (training and advice, technical support, etc.) prior to them having recourse to the financial services. Regarding enterprise development, partnership agreements/protocols will be drawn up, preferably always with the Maison de l'entrepreneur du Burkina Faso (MEBF) and of the Directorate-General in charge of the Promotion of Rural Entrepreneurship (DGPER), as well as through the Rural Entrepreneurship Resource Centres (CREERs), with the technical facilities able to provide the technical support and advice for the various targeted value chains.

SECAP background study

12. Cette étude préparatoire SECAP a pour principaux objectifs de (i) veiller à ce que les considérations stratégiques et opportunités liées au social, à la santé, à l'environnement et au changement climatique soient intégrées au COSOP du Burkina Faso, (ii) d'évaluer l'impact des tendances actuelles et futures du changement climatique et de la dégradation de l'environnement sur la performance du développement rural au Burkina Faso et (iii) de se conformer aux lois et politiques du Burkina Faso en matière d'évaluations environnementales et sociales stratégiques des politiques, plans et programmes.

I. Contexte socio-économique

13. Le Burkina Faso est l'un des États les plus pauvres de la planète, pénalisé par son enclavement, les conditions agro-climatiques difficiles et l'absence de ressources naturelles majeures. Mais il peut compter sur de réels atouts, comme sa vitalité démocratique, sa résilience remarquable et sa situation politique désormais stabilisée.

14. Population. Le Burkina Faso est un pays soudano-sahélien d'Afrique de l'Ouest doté d'une superficie de 274 222 km², classé 183ème sur 188 dans l'IDH-2018. Sa population majoritairement rurale (79%) était estimée en 2016 à 19,03 millions d'habitants[4] avec un taux de croissance de 3,1% par an[5]. La population féminine représente environ 51%.

15. Contexte politique et économique. Après 24 années de relative stabilité, de 2014 à 2015, le pays a connu une transition politique ponctuée par des élections présidentielles et législatives pacifiques et transparentes. Les taux de croissance du PIB ont été respectivement de 5,9% et 6,4% en 2016 et 2017 avec une prévision à 5,9 % pour 2018, selon le FMI[6]. Cette croissance est soutenue essentiellement par le dynamisme de l'industrie minière[7] et du coton. La Banque Mondiale estime que la performance économique récente du Burkina Faso a été inclusive, favorisant une augmentation de la consommation des ménages les plus pauvres. Elle a évalué positivement la gestion macroéconomique du pays, qui a obtenu la note d'EPIN (Évaluation des Politiques et Institutions Nationales) la plus élevée d'Afrique subsaharienne.

16. Contexte agricole et pauvreté rurale. L'économie du Burkina Faso dépend en grande partie de l'agriculture qui occupe 86% de la population active. Les exportations, peu diversifiées, sont essentiellement le coton et les produits de l'élevage. Le secteur privé rural (relié au secteur primaire) représente 80% des recettes d'exportation. L'agriculture essentiellement pluviale est confrontée à des épisodes de sécheresses cycliques qui s'intensifient avec le changement climatique. La production de céréales repose principalement sur le sorgho, le mil, le maïs, le riz, et le fonio; la production du niébé est aussi importante. Les principaux défis du secteur agricole sont liés à l'accès au financement, aux capacités des acteurs, et à la coordination des multiples interventions. La production agricole est confrontée à: i) la faiblesse de la pluviométrie et surtout sa répartition irrégulière, ii) la non-maîtrise des ressources en eau, iii) aux difficultés d'accès aux intrants et aux équipements adaptés et iv) la persistance de l'insécurité foncière en particulier pour les populations les plus vulnérables (les jeunes et les femmes). Les contraintes pour la transformation et la commercialisation sont, entre autres, le coût élevé de l'énergie et des équipements et l'enclavement des zones de production. Mais des expériences très positives existent, par exemple, avec la production de fruits et légumes, de bonne qualité et exportée dans plusieurs pays. Une autre

[4] Annuaire statistique INSD 2016, estimation du recensement 2006.
[5] Etude « profil du dividende démographique du Burkina Faso en 2014 » (DGEP, rapport profil dividende démographie, 2014).
[6] FMI rapport pays Avril 2018, https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/BFA?year=2018.
[7] L'industrie minière représente désormais plus de la moitié des exportations du Burkina Faso (Banque Mondiale, DSP, avril 2017).

tendance encourageante consiste du taux d'augmentation de la productivité du travail dans l'agriculture, qui a progressé de près de 2% par an au cours de la dernière décennie[8].

17. De 2003 à 2014, le taux de pauvreté est passé de 53% à 40,3%[9], avec une croissance économique annuelle en moyenne de 6%[10]. Cependant en 2016, huit burkinabés sur dix vivaient avec moins de 3 USD par jour. La pauvreté sévit surtout en milieu rural (neuf personnes pauvres sur dix vivent en milieu rural), et les ménages dirigés par des femmes y sont beaucoup plus probables d'être pauvres que ceux dirigés par des hommes. Malgré cela, il convient de souligner la créativité et le capital social qu'ont toujours caractérisé les communautés rurales au Burkina Faso, dotées des ressources si maigres, mais capables de les valoriser au maximum pour y baser leurs moyens d'existence.

18. Genre et autonomisation des femmes. La population du Burkina Faso est composée de 51% de femmes et de nombreux défis persistent pour la promotion de l'égalité des sexes dans le pays. Le Burkina se place au 146ème rang sur 149 à l'indice d'inégalité de genre dans le Rapport sur le Développement Humain de l'année 2016. Bien que les femmes représentent plus de la moitié de la main-d'œuvre de l'agriculture, elles ont un accès limité aux ressources et aux services de vulgarisation tels que le microcrédit, les droits fonciers, l'accès à la technologie et au savoir-faire. Selon les données disponibles, la moyenne des exploitations agricoles des femmes chefs de ménage est de 0.25 ha contre 2.5 ha pour les hommes, et elles ont généralement accès à des terres de moindre qualité ou celles devant être laissées en jachère[11]. La contribution des femmes à la sécurité alimentaire actuelle et future de leur pays n'est pas non plus correctement reconnue.

19. Selon un rapport de le PNUD publié en 2016 « Les femmes sont confrontées à plusieurs obstacles qui les empêchent de participer pleinement aux activités forestières. Leur accès aux ressources productives est souvent restreint, en particulier parce que leurs droits sur les ressources foncières et arboricoles ne sont pas reconnus. Plus les ressources forestières se raréfient à cause de la déforestation, du développement de l'agriculture ou de l'exploitation forestière, plus les femmes y ont un accès limité. Au Burkina Faso, par exemple, les terres de certains villages ont été défrichées afin d'y planter des arbres à la croissance rapide, ce qui a privé les femmes d'une source importante de noix de karité, une source de revenu traditionnellement récoltée pour l'alimentation. »

20. L'équité entre les sexes progresse au Burkina Faso, cependant très peu de mesures ont été prises pour intégrer systématiquement l'égalité des sexes dans les politiques, en particulier dans les domaines de l'agriculture. Une analyse plus approfondie des obstacles qui empêchent l'intégration du genre dans les politiques, qu'elles soient sociales, juridiques, économiques ou politiques, est nécessaire.

21. L'emploi des jeunes[12]. Avec plus de trois quarts[13] de l'emploi total des jeunes, le secteur agricole demeure la principale source d'emploi des jeunes. La moitié des jeunes travailleurs du secteur agricole (environ 77% des jeunes) sont pauvres[14].Le chômage et le sous-emploi touchent particulièrement les jeunes (15-35 ans) avec 82% de chômeurs jeunes. Ils représentent 61% de la population en âge de travailler au Burkina Faso. Représentant essentiellement des travailleurs familiaux non rémunérés, ils manquent généralement de compétences ou disposent de compétences inadaptées.

[8] Banque Mondiale, Diagnostic Systématique Pays, avril 2017.
[9] Données de l'Institut National de la Statistique et de la Démographie (INSD); le seuil absolu national de pauvreté, établi en 2003, est de 82 672 FCFA.
[10] World Bank CPF 2019-2023.
[11] Banque Mondiale, Analyse stratégique des enjeux liés au genre, 2003.
[12] Cartographie et diagnostic de l'emploi des jeunes au Burkina Faso, 2014.
[13] Enquête intégrale sur les conditions de vie des ménages 2009/2010.
[14] INSD.

Pourtant, le dynamisme des jeunes burkinabé est quelque chose de réel et indéniable. Leur énergie collective constitue une ressource précieuse pour le futur du pays, que peut être canalisée dans des initiatives économiques agricoles et non-agricoles.

22. Sécurité alimentaire et nutritionnelle. Le Burkina Faso est un pays fragile en termes de sécurité alimentaire. Environ 3,5 millions de personnes sont structurellement en proie à l'insécurité alimentaire[15], soit 18,4% de la population totale. En 2017, la prévalence de la malnutrition aiguë était de 8,6% et celle de la malnutrition chronique (retard de croissance des enfants de moins de 5 ans) de 21,2%[16]. Plus d'un million d'enfants de moins de 5 ans accusent un retard de croissance et environ 26.000 enfants perdent la vie chaque année du fait des conséquences de la malnutrition. On estime que la malnutrition est une cause sous-jacente de 34% des décès des enfants de moins de 5 ans. Les prévalences d'insécurité alimentaire les plus élevées étaient dans les régions du Plateau Central (43% des ménages), du Centre Sud (36%), Centre-Ouest (33%), Centre (28%) et du Centre-Nord (26%)[17]. Le cout économique annuel de la malnutrition est estimé à 7.7% du PIB[18].

23. Les principaux facteurs de l'insécurité alimentaire et nutritionnelle sont, entre autres, la faiblesse des revenus qui limite l'accès à une alimentation de qualité, la faible couverture des besoins alimentaires par la production nationale, l'insuffisance des infrastructures de distribution, de conservation et de stockage et une offre insuffisante de services sanitaires et nutritionnels[19]. A ces facteurs s'ajoutent des chocs climatiques récurrents (inondations en 2009 et 2010 et sécheresse en 2011 et 2017). La période où les ménages sont le plus en situation d'insécurité alimentaire s'étend du mois d'avril au mois de septembre, période de soudure pour les paysans.[20]

24. Cadre institutionnel et juridique

25. L'inégalité entre les femmes et les hommes se manifeste en termes d'inégalité de droits, de devoirs, d'opportunités et de privilèges. La politique nationale du Burkina Faso en matière de genre, adoptée en 2009, vise à réduire les inégalités de genre à tous les niveaux de la société.

26. La Stratégie de Croissance Accélérée et de Développement Durable (SCADD) a été mise en place où le genre est cité parmi les questions transversales prioritaires, faisant notamment référence à la Politique Nationale Genre (2009).

27. Une stratégie nationale de promotion de l'entrepreneuriat féminin a été adopté par décret[21] ayant pour objectif général de contribuer à l'autonomisation économique de la femme en : i) améliorant le cadre institutionnel et juridique pour la promotion de l'entrepreneuriat féminin ; ii) améliorant l'accès et le contrôle des femmes et des filles aux moyens de production (ressources naturelles, financière, technologiques, infrastructures et équipements) ; ii) développant des opportunités pour l'emploi et l'auto emploi des femmes et des filles ; iv) favorisant l'écoulement des produits des femmes et des filles ; et v) renforçant les capacités techniques des femmes et des filles entrepreneures.

28. Au niveau du foncier, une loi adoptée en juillet 201222 détermine le statut des terres du domaine foncier national, les principes généraux qui régissent l'aménagement et le développement durable du territoire, la gestion des ressources foncières et des

[15] UNDAF 2018-2020.
[16] Enquête SMART, 2018.
[17] PAM, Analyse globale de la vulnérabilité, de la sécurité alimentaire, et de la nutrition, 2014.
[18] « Le Coût de la FAIM au Burkina Faso », PAM/Commission économique des Nations Unies pour l'Afrique/Commission de l'Union africaine, sans date.
[19] Politique nationale de sécurité alimentaire et nutritionnelle (PNSAN), 2013, p. 11.
[20] INS, Rapport enquête multisectorielle continue (EMC) 2014, Profil de pauvreté et d'inégalités, p. 72.
[21] Décret n° 2015-1010- PRESTRANS/PM/MPFG/MEF du 21 août 2015 portant adoption de la Stratégie nationale de promotion de l'entrepreneuriat féminin. Texte disponible sur FAOLEX : **bkf154926.pdf**.
[22] Loi n° 034-2012/AN du 02 juillet 2012 portant réorganisation agraire et foncière au Burkina Faso, texte disponible sur FAOLEX : **bkf139639.pdf**.

autres ressources naturelles ainsi que les orientations d'une politique agraire. Cette loi abroge toutes les dispositions antérieures contraires, notamment la loi n° 014/96/ADP du 23 mai 1996. Cette loi promulgue notamment le développement de schémas d'aménagement et de développement durable du territoire à tous les niveaux : i) au niveau national, ce schéma détermine les principales actions de développement spatial afin d'assurer l'utilisation optimale des ressources naturelles ; ii) au niveau régional, il assure la cohérence entre les projets d'équipement et les politiques de l'Etat et ceux des collectivités territoriales ; et iii) au niveau provincial, le schéma assure la mise en cohérence et la coordination des aménagements des communes. Il existe en outre des schémas directeurs au niveau de la commune qui organise l'utilisation de l'espace de la commune et l'implantation des infrastructures par secteur. Il donne une structuration spatiale et l'horizon socio-économique du développement durable du territoire communal. Le projet devra donc prendre contact avec les différentes commissions d'aménagement et de développement durable du territoire (qui siègent aux différents niveaux cités plus haut) et proposer des activités qui soient en synergie avec ces différents schémas.

29. Risques et opportunités. Bien que le Burkina Faso soit dans l'ensemble sur une voie de développement encourageante, il serait peu judicieux d'ignorer un certain nombre de risques économiques, sociaux et politiques qui pourraient potentiellement compromettre la poursuite de la démocratisation, de la croissance et du développement. Les principaux éléments à surveiller sont notamment les suivants: La disparité des revenus entre zones rurales et urbaines, chômage généralisé des jeunes, insécurité alimentaire persistante, volatilité élevée des prix de l'énergie et des produits agricoles.

30. Les opportunités pour le FIDA consistent à financer des initiatives ciblant les problèmes de la jeunesse, l'inégalité des sexes et la malnutrition, notamment à travers l'entreprenariat rurale et la diversification et l'augmentation de la production agricole de produits alimentaires et ce en suivant des stratégies de ciblage adaptées et inclusives. Pour cela le FIDA continuera à focaliser les projets dans les régions et les communes les plus vulnérables.

II. Environnement et Climat

1. Environnement et Gestion des Ressources Naturelles

31. Les terres, les ressources en eau, pastorales, forestières, fauniques et halieutiques sont les principales ressources sur lesquelles le Burkina Faso fonde son développement économique et social. Mais près de 46% du territoire est touché par des phénomènes de dégradation des terres, qui se manifestent par la disparition du couvert végétal, la fragilisation et l'appauvrissement des sols, l'érosion, et la baisse du niveau des nappes phréatiques.

32. Les sols présentent généralement une faible teneur en matière organique et sont souvent fortement carencés en phosphore. La zone nord-soudan bénéficie néanmoins de sols plus riches que le sud-soudan[23]. Les conditions de production végétale et animale entrainent une dégradation accélérée des sols (notamment leur encroutement superficiel) liée à des facteurs aussi bien naturels (érosion hydrique, érosion éolienne) qu'anthropiques (coupe abusive de bois, pratiques culturales inadaptées, pollution des sols et de l'eau). Ceci aboutit à la perte rapide des surfaces cultivables, à l'accroissement du ruissellement, à l'ensablement des cours d'eau, à l'envasement des lacs, à la baisse des nappes phréatiques, etc.

33. La pratique d'une agriculture extensive est la source principale de la dégradation environnementale, qui affecte la productivité des sols. Elle entraîne un défrichement important du couvert végétal, accentué par le recours fréquent aux feux de brousse. Le

[23] François Jean Pascal Pallo, Norbert Sawadogo, Nabsanna Prosper Zombré & Michel Papaoba Sedogo, Statut de la matière organique des sols de la zone nord-soudanienne au Burkina Faso, 2009.

bois de chauffe continue d'être la seule source d'énergie pour la cuisine et le chauffage en milieu rural, entraînant un abattage massif des arbres et conduisant à une érosion des terres arables et à la désertification. A cela s'ajoute la pratique d'un élevage extensif qui conduit au surpâturage, avec également une incidence négative sur les sols.

34. Malgré l'évolution des systèmes de production vers la polyculture-élevage et la promotion de la fumure organique par tous les dispositifs de conseil agricole, son utilisation reste limitée par des facteurs structurels difficiles à lever : manque d'eau pour le compostage, déficit de fumier dans un système de parcage uniquement nocturne, distance et manque d'équipement de transport pour l'application aux champs.

35. Le Burkina Faso est toutefois un modèle en ce qui concerne le développement de pratiques durables de conservation des eaux et des sols et d'agroforesterie, ces pratiques ont fait l'objet de nombreuses capitalisations (zaï, demi-lunes, cordons pierreux, digues filtrantes, etc.).

36. Le Burkina Faso est confronté à la difficulté de l'accès à l'eau. Bien que le pays dispose de ressources souterraines considérables, celles-ci sont difficiles d'accès. Les ressources renouvelables disponibles (de surface et souterraines) sont estimées à 852 m3/an par personne, ce qui est en deca du seuil de pénurie d'eau de 1000 m3/an par personne. Les ressources en eaux exploitées par la population sont constituées de retenues d'eau dont le volume est estimé à 5 milliards de m3 et des nappes souterraines dont le volume est estimé à 402 milliards de m3 avec un volume renouvelable de 41 milliards de m3. Selon la Direction Générale des Ressources en Eau, le pays comptait en 2015, 1829 retenues d'eau sur l'ensemble du territoire et plus de 56598 points d'eau modernes dont 48340 forages équipés de pompe, 8258 puits modernes permanents et 3777 puits modernes abandonnés.[24]

37. La plupart des cours d'eau au Burkina ont un écoulement temporaire et leurs débits présentent des tendances à la baisse. Seuls certains fleuves comme le Mouhoun et la Comoé bénéficient d'un régime permanent au Burkina Faso, et ceux-ci font partie de la zone du projet. Cette dernière est composée des deux bassins versants respectifs : i) le bassin du Mouhoun (33% du territoire national) et le bassin de la Comoé (7% de la superficie du pays). Les eaux de surface constituent les principales ressources en eau facilement mobilisables pour l'irrigation, malgré leur très forte variabilité interannuelle. Elles sont déjà fortement mobilisées, avec plus de 100 barrages répertoriés sur la zone du projet (20 à Cascades, 34 dans les Hauts Bassins et 49 dans la Boucle du Mouhoun). Les débits des forages sont généralement faibles (0,5 à 20 m3/h), mais en zones sédimentaires, une bande allant notamment du sud-ouest au nord, les débits sont plus importants (ils peuvent même dépasser les 100 m3/h).

Zones agro-écologiques

38. Les secteurs phytogéographiques, définis d'après des critères climatiques et floristiques, tiennent lieu de zones agro-écologiques. La carte ci-dessous présente les quatre zones agro-écologiques du pays : nord-sahélien; sud-sahélien; haut-soudanien; et sud-soudanien.

[24] Ministère de l'Eau, des Aménagements Hydrauliques et de l'Assainissement, Banque de données, http://data.gov.bf/dataset/pluviometrie-et-barrages-de-2006-2012

Figure 1: Zones agro-écologiques du Burkina Faso (source: FAO)

39. La zone nord-sahélienne représente 13.4% du territoire national avec une pluviométrie annuelle inferieure a 400 mm. En ce qui concerne l'occupation des sols, c'est une zone a vocation pastorale évoluant vers l'agro-pastoralisme avec des cultures vivrières a base de mil, sorgho et niébé ainsi qu'un élevage transhumant.

40. La zone sud-sahélienne représente 15.3% du territoire national et compte une pluviométrie annuelle qui varie entre 400 et 700 mm. C'est une zone agro-pastorale à dominance agricole. On y retrouve de l'agriculture céréalières d'autoconsommation à base de sorgho, de mil et de niébé ainsi qu'un élevage pastoral transhumant et un élevage agropastoral sédentaire.

41. La zone nord-soudanienne représente 38.9% du territoire national et compte une pluviométrie annuelle comprise entre 700 et 900 mm. C'est une zone agro-pastorale à dominance agricole où on retrouve des savanes arborées. Cette zone se caractérise par ses bassins cotonniers et une agriculture à base de sorgho, de mil, de niébé et d'arachide ainsi qu'un élevage pastoral transhumant et un élevage agropastoral sédentaire.

42. La zone sud-soudanienne représente 32.4% du territoire national et compte une pluviométrie annuelle qui varie entre 900 et 1200 mm. C'est une zone a vocation agricole caractérisée par les cultures pérennes (manguiers, agrumes, anacardiers, etc.), la culture cotonnière, de l'igname et des céréales (mil, sorgho et maïs). C'est également une zone d'accueil des transhumants en saison sèche et de conflits entre les agriculteurs et les éleveurs.

43. La Carte ci-dessous représente les principales zones à risque environnemental dans le pays. On remarque que l'ensemble du pays est sujet à des risques environnementaux importants qui affectent considérablement l'agriculture et le développement rural.

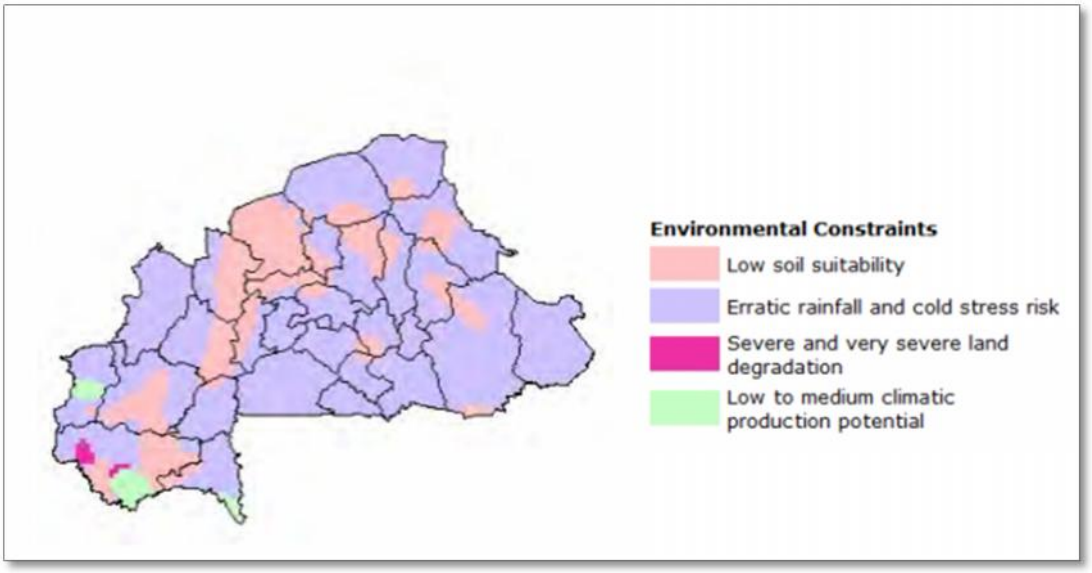

Figure 2: Principales zones à risque environnementale du Burkina Faso (source: FAO)

44. La répartition des terres par rapport à l'ensemble du territoire national est la suivante:

- Les terres cultivées constituent 13%
- les terres arables environ 40%
- les aires protégées (forêts classées, réserves, parcs nationaux) constituent environ 16%
- les terres de terres de parcours de saison des pluies environ 61%.

45. Cependant, cette répartition de l'espace n'est pas statique et le taux de progression du front agricole est généralement estimé à 3,6 % l'an au détriment des terres de parcours (les terres de parcours étant, en pratique, constituées par les jachères, les terres marginales et les terres non encore mises en culture)[25].

46. Au Burkina, l'une des contraintes à la production agricole est le faible niveau de fertilité naturelle des sols. Les roches mères sont parmi les plus anciennes du monde et sont couvertes en général par des sols très anciens et lessivés. Le taux de matière organique des sols est très faible (< 1 %) et les carences en azote et en phosphore limitent fortement la production agricole. Ce qui a pour conséquence :

- Une sensibilité élevée des sols à l'érosion hydrique et éolienne,
- Une diminution de la capacité de stockage de l'eau du sol,
- Une faible efficacité de l'utilisation de l'eau par les plantes,
- Une diminution de la capacité de production des pâturages,
- Une baisse de la production agricole, animale et forestière,
- Une accentuation du phénomène de désertification.[26]

Sites RAMSAR

47. Le Burkina Faso a actuellement 20 sites inscrits sur la liste des zones humides d'importance internationale (Sites Ramsar), ayant une superficie totale de 1,566,811 hectares. Les futurs projets ne prévoient pas cependant d'aménagements spécifiques dans les zones humides.

[25] Ministère des ressources animales
[26] PANA Burkina Faso

Sites RAMSAR	Régions
Barrage de Bagre	Centre-Est et Centre-Sud
Barrage de la Kompienga	Région de l'Est (en grande partie) et la région du Centre-Est
Barrage de la Tapoa	Tapoa
Barrage de Tougouri	Région du Centre-Nord
Barrage de Yalgo	Région du Centre-Nord
Bassin du Nakanbé-Mané	Région du Centre-Nord
Cône d'épandage de Banh	Loroum
Corridor forestier de la Boucle du Mouhoun	Région de la Boucle du Mouhoun et région du Centre-Ouest
Forêt Galerie de Léra	Région des Cascades
Lac Bam	Bam
Lac Dem	Centre Nord (Province de Sanmatenga)
Lac de Tingrela	Région des Cascades
Lac Higa	Région du Sahel
La Forêt Classée et Réserve Partielle de Faune Comoé-Léraba	Région des Cascades
La Mare aux hippopotames	Région des Hauts-Bassins
La Mare d'Oursi	Région du Sahel
La Vallée du Sourou	Boucle du Mouhoun
Parc National d'Arly	Région de l'Est
Parc National du W	Région de l'Est
Zone de confluence Mouhoun-Sourou	Région de la Boucle du Mouhoun

2. Climat

48. Au cours des dernières décennies, le Burkina Faso a fait face à un enchaînement d'événements climatiques «extrêmes» d'une ampleur sans précédent. On peut mentionner les périodes fréquentes de sécheresse qui ont sérieusement affecté les écosystèmes ainsi que les systèmes de production, en 2011 et 2017, mais aussi, plus récemment, les inondations dont les plus violentes ont eu lieu en 2009, et qui ont affecté durement le pays.

49. Le pays se caractérise par l'alternance d'une saison humide et d'une saison sèche. La saison humide débute de façon progressive entre mai et juin, jusqu'à la fin du mois de septembre/mi-octobre. La pluviométrie est caractérisée par de fortes variabilités interannuelles et spatio-temporelles. Elle présente depuis une quarantaine d'années, une tendance à la baisse avec une diminution des pluies supérieures à 40 mm. Les forts taux d'évaporation enregistrés dans le pays constituent une contrainte majeure à la gestion des ressources en eau, notamment celles des plans d'eau, généralement peu profonds (3-5 m).

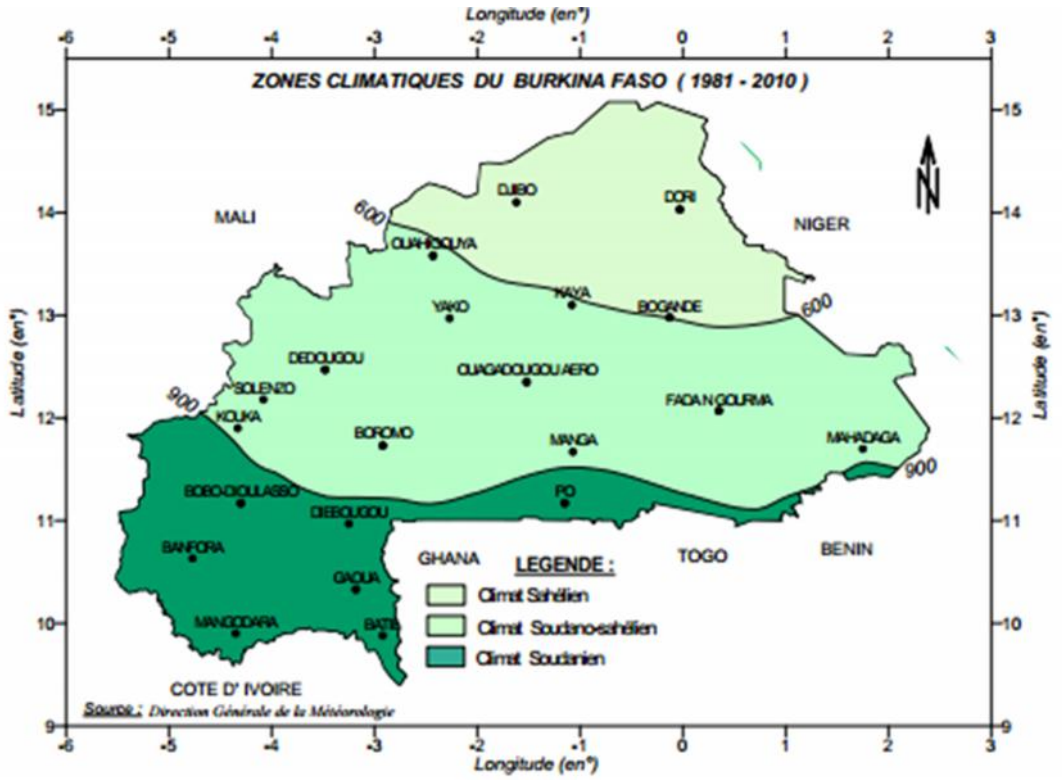

Figure 3: Zones climatiques du Burkina Faso

Evolution du climat

50. Précipitations. L'analyse de l'évolution des précipitations entre 1960 et 2011 révèle une baisse de la pluviométrie dans les trois principales zones climatiques du pays. On note également un déplacement des isohyètes 600 et 900 mm vers le Sud d'environ 100 à 150 km. Une analyse plus fine (tous les 10 ans au lieu de 30 ans) indique cependant une remontée des isohyètes d'environ 50 km durant la période 2001-2010 dans les régions Sud, Centre-Sud et Nord-Ouest du pays.

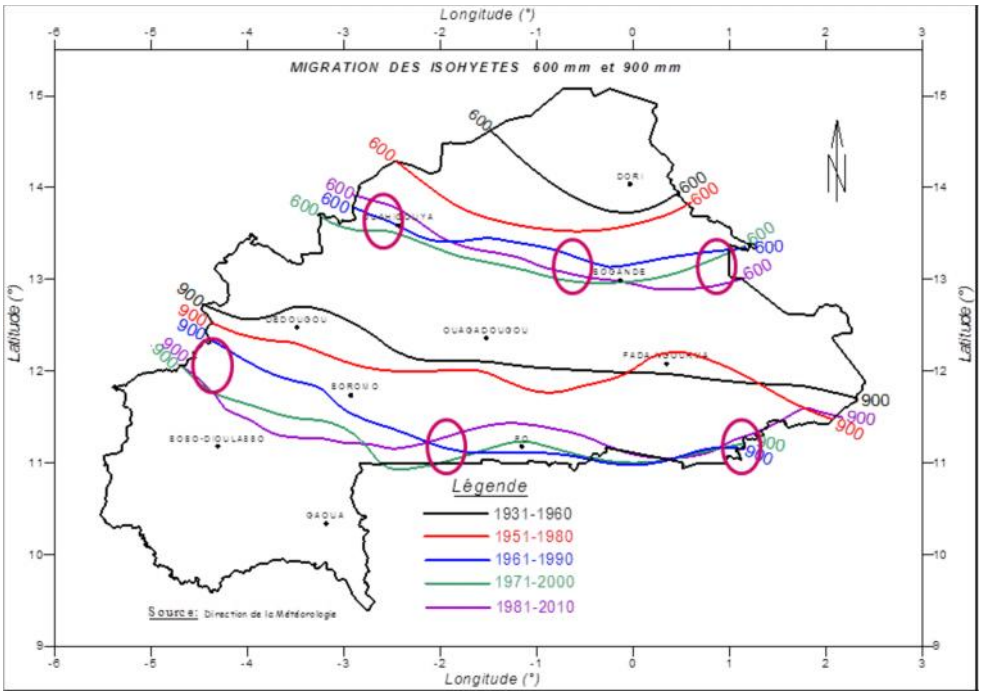

Figure 4: Migration des isohyètes de 1931 à 2010

51. L'observation des températures sur le long terme indique globalement une tendance à la hausse des jours chauds et des nuits chaudes à l'exception des régions du Sud-ouest où on relève une tendance à la baisse des nuits chaudes. On note également que les températures extrêmes annuelles ont une tendance générale à la hausse aussi bien dans la zone soudanienne (zone du projet) que dans la zone sahélienne. Cependant, cette hausse est plus marquée pour les températures minimales annuelles que pour les températures maximales annuelles.

Figure 5: Evolution des températures extrêmes entre 1960 et 2011[27]

Station	Variation des températures minimales annuelles	Variation des températures maximales annuelles
Dori	+0,8°C	+0,3°C
Ouagadougou	+0,8°C	+0,5°C
Bobo-Dioulasso	+0,6°C	+0,7°C

52. Projections climatiques. Les projections multi-modèles CMIP5 prévoient une hausse des cumuls de précipitations pour la période 2020-2040. La saison humide devrait être plus marquée avec des pluies plus tardives en septembre-octobre et des cumuls en croissance de l'ordre de +20%, mais les périodes de sécheresse devraient aussi s'allonger. Les précipitations violentes seront plus fréquentes. En parallèle les températures devraient croître de l'ordre de 2°C.

53. Impacts du changement climatique. Ces évolutions sont de nature à accroitre les dynamiques érosives, déjà très marquées, les risques d'inondations et les dommages aux infrastructures. Les pluies tardives et plus violentes peuvent menacer les récoltes sur pied. La hausse des températures couplée à une situation plus humide et des

[27] Laboratoire d'analyses mathématiques des équations (LAME) de l'Université de Ouagadougou, 2012.

périodes de sécheresses plus longues accroitra les risques sanitaires sur les cultures, en particulier maraîchères, ainsi que les besoins en eau des cultures notamment durant la contre-saison. L'augmentation de l'ETP conjuguée aux activités anthropiques devrait accélérer la dégradation du couvert végétal, et diminuer la recharge des nappes par infiltration, tandis que les eaux de surface seront soumises à une plus forte évaporation. La raréfaction des pâturages et des points d'eau au Nord va encore accentuer la migration des activités pastorales vers le Sud.

Cadre institutionnel et réglementaire

54. Le Burkina Faso a ratifié les conventions majeures en matière d'environnement et de changement climatique (Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, protocole de Kyoto, convention sur la diversité biologique). Il a élaboré et adopté plusieurs politiques et stratégies en matière dont voici les plus récentes.

55. Contribution Déterminée au plan National (CDN). Document finalisé en septembre 2015 pour la COP21, le Burkina Faso ne met pas uniquement l'accent sur la réduction directe des GES mais prône la valorisation des services environnementaux liés à la sécurité alimentaire, la conservation des eaux et des sols, l'agriculture durable, la valorisation des produits forestiers non ligneux, etc. Un ensemble d'actions qui résulteront sur le moyen et long terme à des réductions considérables en GES.

56. L'engagement du Burkina Faso s'articule autour de trois scénarios:

- Un premier scénario, Inconditionnel, ayant pour objectif de réduire les émissions de GES de 7 808 Gg par an en 2030, soit 6,6% par rapport au BaU (Business as usual), pour des investissements en cours de 1,25 milliard USD.

- Un scénario hybride conditionnel, qui vise à réduire les émissions de gaz à effet de serre de 11,6%, ce qui correspond à 13 766 Gg par an en 2030, nécessitant des investissements de 756 032 667 USD.

- Un troisième scénario, d'adaptation, qui vise notamment à restaurer et à développer 5 055 millions d'hectares de terres dégradées à l'horizon 2030, ce qui correspond à 55% de la superficie totale actuelle de terres dégradées du pays, ce qui va rendre possible de nourrir plus de 6 millions de personnes supplémentaires à l'horizon 2030. De plus, ces projets d'adaptation contribueront à une réduction des émissions de GES de 43 707 Gg de CO2, soit 36,95% par rapport au BaU, pour un investissement total de 5 804 949 915 USD.

57. Les actions prioritaires d'adaptation proposées par la CDN concernent plusieurs secteurs dont principalement l'agriculture, l'eau, l'élevage, les forêts et l'énergie.

58. Le Plan National d'Adaptation aux Changements Climatiques (PNA). Adopté en 2015, ce document tente de répondre aux défis environnementaux auxquels est confronté le Burkina Faso en déployant les mesures d'adaptation suivantes : i) réduire la vulnérabilité aux impacts des changements climatiques en développant des capacités d'adaptation et de résilience ; et ii) faciliter l'intégration de l'adaptation aux changements climatiques dans les processus de planification du développement et des stratégies au sein des secteurs pertinents et à différents niveaux.

59. La Politique Nationale de Développement Durable (PNDD). Adoptée en 2013, elle revient sur la nécessité de prendre en compte les aspects de durabilité dans les stratégies de développement en promouvant notamment le développement d'une économie verte. Cette politique est assortie d'une loi d'orientation et d'une stratégie qui devront faciliter son application.

60. Le Cadre Stratégique d'Investissement pour la Gestion Durable des Terres (CSI-GDT). La vision en matière de gestion durable des terres au Burkina Faso

qui prend pour horizon l'année 2025 est la suivante : des systèmes de production rurale durables qui, en prenant en compte les connaissances et les savoir-faire locaux : i) préservent la fertilité des sols ; ii) augmentent la productivité végétale et animale ; iii) améliorent le bien-être des populations rurales ; et iv) restaurent et préservent l'intégrité et les fonctions des écosystèmes.

61. Les Mesures d'Atténuation Appropriées au niveau National (NAMA). Les mesures d'atténuation envisagées sont les suivantes : i) la restauration des terres dégradées à raison de 30 000 ha/an ; ii) l'accroissement des superficies des plantations de 68 000 à 100 000 ha/an ; iii) l'accroissement des forêts naturelles de 170 000 à 500 000 ha ; iv) la réduction des superficies des forêts brûlées par les feux sauvages de 30 % à 20 % du territoire ; iv) l'aménagement des zones cynégétiques villageoises par la sensibilisation et la formation des populations ; et v) la diffusion des connaissances concernant les techniques relatives à la gestion durable des ressources naturelles.

62. Au niveau de la réglementation environnementale, le décret du 22 octobre 2015[28] porte sur les conditions et procédures de réalisation et de validation de l'évaluation environnementale stratégique, de l'étude et de la notice d'impact environnemental et social conformément aux dispositions du Code de l'environnement. Ce décret s'applique aux politiques, plans, projets, programmes, travaux, ouvrages, aménagements, activités ou toute autre initiative susceptibles d'avoir des impacts significatifs sur l'environnement, classés en trois catégories : i) Catégorie A: activités soumises à une étude d'impact environnemental et social (EIES); ii) Catégorie B: activités soumises à une notice d'impact environnemental et social (NIES); et iii) Catégorie C: activités faisant objet de prescriptions environnementales et sociales. La liste de ces travaux, ouvrages, aménagements et activités est jointe en annexe au décret. Ce dernier abroge toutes les dispositions antérieures contraires notamment celles du décret n°2001-342 PRES/PM/MEE du 17 juillet 2001 portant sur le champ d'application, le contenu et les procédures de réalisation de l'étude et de la notice d'impact sur l'environnement.

63. Au niveau des ressources en eau, les orientations nationales en matière d'eau sont contenues dans le document intitulé « Politique et stratégies en matière d'eau » qui fixe les orientations nationales en matière d'eau. L'objectif de la politique est de contribuer au développement durable en apportant des solutions appropriées aux problèmes liés à l'eau afin que celle-ci ne devienne pas un facteur limitant du développement socio-économique. En conformité avec les orientations internationales, il retient dans ses orientations celui de la gestion par bassin hydrographique comme cadre approprié pour la planification, la mobilisation, la gestion et la protection des ressources en eau. Il préconise également la prise en charge la plus complète possible de l'entretien des infrastructures hydrauliques par des structures de gestion d'usagers ;

64. En ce qui concerne les aménagements hydro-agricoles, les principaux documents de programmes sectoriels dans le domaine de l'eau et du développement rural (PAGIRE, PNSR, PN-SFMR, PNDDAI) placent le développement de l'agriculture irriguée parmi les priorités du pays. Les axes de travail stratégiques dans ce domaine préconisés et repris dans ces différents documents portent sur :

- L'opérationnalisation du cadre politique, juridique et financier de gestion des ressources en eau (structures avec notamment les agences de l'eau, mécanismes financiers : la Contribution Financière pour l'Eau, dispositifs : police de l'eau, etc. et décrets d'application, etc.)
- La mise en œuvre de la GIRE à travers l'élaboration et l'opérationnalisation des SDAGE, SAGE et Plan de Gestion de l'Eau ;

[28] n°2015-1187-PRES/TRANS/PM/MERH/MATD/MME/MS/MARHA/MRA/MICA/MHU/MIDT/MCT, texte disponible sur FAOLEX : **bkf154939.pdf**.

- La réhabilitation et l'aménagement de nouveaux périmètres irrigués pour porter à 50% la contribution du sous-secteur irrigué à la production agricole à l'horizon 2015 ;
- Une meilleure répartition des rôles et fonctions entre les différents acteurs (Etat, Collectivités Territoriales, usagers et secteur privé) pour la gestion des aménagements et des ressources naturelles ;
- Le renforcement des capacités de l'ensemble des acteurs du secteur (instances de gestion, Collectivités Territoriales, secteur privé, société civile etc.).

Opportunités de renforcement de la résilience des populations rurales et d'amélioration des écosystèmes et de la gestion des ressources naturelles

65. Le risque climatique au Burkina Faso, notamment dans le nord est élevé. Le climat est caractérisé par une forte variabilité des précipitations, rendant la vie difficile à la majorité des agriculteurs, car l'accès aux sources d'approvisionnement en eau d'irrigation est limité. En plus de ce problème, les changements climatiques entraînent des températures plus élevées, une augmentation de la fréquence et de l'ampleur des phénomènes météorologiques extrêmes et une diminution des précipitations en général. Sans une gestion adéquate, le changement climatique pourrait porter un coup dur à la fois à la sécurité alimentaire et à l'économie nationale.

66. Dans ce contexte et afin de renforcer la résilience des populations rurales et améliorer les systèmes et la gestion des ressources naturelles, des mesures d'adaptation et de GRN doivent être systématiquement intégrés dans les investissement du FIDA. Le tableau ci-dessous regroupe quelques actions d'adaptation prioritaires pour le Burkina Faso.

Table 1: Options d'adaptation stratégiques pour le COSOP

Secteur	Options d'adaptation
Agriculture	▪ Mise en culture de variétés précoces ou résistantes à la sécheresse ▪ Mise en œuvre de techniques de conservation des eaux et des sols (cordons pierreux, diguettes, diguettes filtrantes, terrasses, demi-lunes, agroforesterie, fixation des dunes, etc.) ▪ Promotion de la gestion durable des terres (GDT) - Amélioration de l'accès à l'information climatique ▪ Mise en place de l'assurance agricole
Elevage	▪ Lutte contre les feux de brousse pour éviter la destruction des réserves fourragères de saison sèche ▪ Mise en œuvre de bonnes pratiques zootechniques et pastorales (hydraulique pastorale, gestion des ressources pastorales, fauche et conservation du fourrage, cultures fourragères, ensilage, mobilité du bétail et transhumance, etc.) ▪ Prise en compte de la variabilité climatique dans la conception des projets et programmes de développement par les acteurs au moyen d'un renforcement de leurs capacités ▪ Préservation de l'élevage des bovins sévèrement menacés par la variabilité climatique ▪ Adoption par les éleveurs de techniques de production animale adaptées au climat chaud
Foresterie	▪ Mise en œuvre des bonnes pratiques forestières et agroforestières (coupe sélective du bois de feu, régénération naturelle assistée, défrichement contrôlé, etc.) ▪ Gestion Communautaire et Participative des ressources forestières et fauniques ▪ Exploitation accrue et durable des produits forestiers non ligneux (PFNL)

Energie	▪ Diversification des sources d'énergie (solaire, éolien, biogaz) ▪ Réalisation des schémas d'aménagement et de gestion des eaux dans la zone soudanienne où les prévisions climatiques annoncent une légère augmentation de la pluviométrie ▪ Promotion de l'utilisation des foyers améliorés pour réduire substantiellement la consommation de bois et de charbon de bois ▪ Promotion des énergies de substitution comme le butane et le biogaz
Infrastructures	▪ Respect strict des normes de construction des barrages et ouvrages hydrauliques, des aménagements hydro-agricoles ▪ Préservation des ressources en eau ▪ Promotion et valorisation des matériaux de construction locaux
Assurer une sécurité alimentaire et nutritionnelle durable	▪ Accroissement de la résilience des communautés et des ménages vulnérables à l'insécurité alimentaire et nutritionnelle par le renforcement de leurs moyens d'existence ▪ Réduction de manière structurelle et durable de la vulnérabilité alimentaire et nutritionnelle des communautés et ménages vulnérables ▪ Amélioration de la protection sociale des communautés et ménages vulnérables pour une sécurisation de leurs moyens d'existence ▪ Capitalisation et partage des innovations et bonnes pratiques en appui à la sécurité alimentaire et nutritionnelle ▪ Utilisation accrue des produits forestiers non ligneux comme complément alimentaire.
Préserver les ressources en eau et améliorer l'accès à l'assainissement	▪ Surveillance des retenues d'eau (digues des barrages, débits d'eau, fonctionnalité des vannes, etc.) ▪ Réalisation de retenues d'eau : construction de puits modernes, de forages à grand débit, de barrages; aménagements de mares ; dérivation de cours d'eau ▪ Lutte contre l'ensablement des plans d'eau - Développement de la gestion intégrée des ressources en eau (GIRE) ▪ Elaboration de schémas directeurs d'aménagement et de gestion des eaux ▪ Réduction de la pénibilité d'accès des femmes à l'eau potable en période de sécheresse par des technologies appropriées
Protéger les personnes et les biens contre les évènements climatiques extrêmes et les catastrophes naturelles	▪ Prise en compte de la résilience dans les projets et programmes de développement ▪ Elaboration de plans de contingence aux niveaux régional et local et de plans de soutien aux populations vulnérables ▪ Financement durable de la prévention et de la gestion des catastrophes et crises humanitaires par l'élaboration et la mise en œuvre d'une stratégie de financement adaptée ▪ Renforcement des capacités des femmes par la diffusion de bonnes pratiques d'adaptation aux changements climatiques ▪ Utilisation des filets sociaux en faveur des populations vulnérables
Protéger et améliorer le fonctionnement des écosystèmes naturels	▪ Développement de l'éducation environnementale aussi bien dans les systèmes d'enseignement formel que les systèmes d'enseignement non formel ▪ Mise en œuvre de projets et programmes de reboisement avec des essences locales ▪ Diffusion de techniques de lutte anti-érosive ▪ Réhabilitation et préservation des zones humides

Opportunités d'accès à des financements pour l'environnement et le climat

67. Le Burkina Faso présente d'énormes opportunités d'investissement afin de renforcer la résilience des populations rurales vu les objectifs ambitieux définis dans la CDN. La mobilisation des ressources complémentaires des diffèrent fonds pour le climat et l'environnement est nécessaire, notamment le fonds vert pour le climat (GCF), le fonds d'adaptation (AF), et le fonds pour l'environnement mondial (FEM).

68. Dans le cadre de ce COSOP, le Burkina Faso pourrait mobiliser une allocation de 10 millions USD du Fonds d'Adaptation (AF), en plus de l'allocation STAR du FEM 7 qui est de 6.7 Millions USD pour la dégradation des sols et 1.5 millions USD pour le climat. De plus, le Burkina Faso pourra également bénéficier des fonds du GCF.

III. Intégration thématique

Leçons apprises

69. L'objectif global du nouveau COSOP est d'accroitre durablement les revenus et les emplois, ainsi que la résilience à l'insécurité alimentaire et nutritionnelle et aux changements climatiques des populations rurales notamment les femmes et les jeunes. Deux thématiques transversales seront promues, à savoir, le genre (renforcement du statut de la femme en milieu rural et l'emploi des jeunes), et la nutrition. L'évaluation de la stratégie du programme pays par IOE a permis de tirer plusieurs enseignements des interventions du FIDA au Burkina Faso, notamment en ce qui concerne le genre, l'environnement et l'adaptation au changement climatique.

70. Concernant l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes, il a été noté que les projets du FIDA ont efficacement ciblé les femmes et leur proportion parmi les bénéficiaires a largement dépassé les prévisions. Les interventions du FIDA ont contribué à l'accroissement du pouvoir économique des femmes, même si la grande majorité connait encore des conditions socio-économiques moins ou peu favorables. Une amélioration du renforcement de la position des femmes au plan social, notamment dans les instances dirigeantes des structures représentatives du monde paysan a également eté notée. Toutefois, les efforts pour l'amélioration de l'accès aux ressources productives (terre, crédit) ont été peu efficaces et ont donné des résultats très limités et localisés.

71. Gestion de l'environnement et des ressources naturelles. Les projets du FIDA ont accordé une attention continue et soutenue à la gestion des ressources naturelles à travers la promotion des techniques de CES et les aménagements de terres dégradées visant à restaurer la fertilité des sols et à assurer une bonne gestion de l'eau. Des activités de reboisement ont été réalisées, avec l'implantation de haies vives et de plantations classiques, en liaison étroite avec les services techniques départementaux en charge de l'environnement. Ceci a permis au FIDA d'occuper une place de premier rang parmi les partenaires du gouvernement en ce qui concerne la gestion durable et participatif des ressources naturelles.

72. Adaptation au changement climatique. La prise en compte du changement climatique dans les projets du portefeuille du Burkina Faso a été relativement insuffisante. Les projets clôturés ont eu des réalisations éparses qui concourent certes à accroître les capacités adaptatives des populations rurales face au changement climatique (CES/DRS, micro irrigation), mais leur envergure est restée très limitée. Il est attendu que les actions des projets en cours aient une incidence plus forte.

Recommandations

73. Dans un contexte de grands enjeux environnementaux et climatiques, le nouveau COSOP doit absolument prendre une orientation environnementale et climatique pour faire face aux priorités du Burkina Faso quant à la gestion durable de l'environnement et des ressources naturelles, l'équité sociale, l'adaptation et l'atténuation du changement climatique et d'une manière beaucoup plus globale, pouvoir assurer sur le moyen long terme le développement du pays.

74. Le FIDA doit poursuivre et accentuer les actions de gestion durable des ressources de production végétale dans les régions prioritaires, et envisager des actions sur les autres ressources (à l'instar des aires de pâturage, forêts, nappes phréatiques, etc.), en synergie avec les autres PTF, dans la perspective de réduction de la vulnérabilité des communautés rurales aux effets du changement climatique.

75. La dégradation des terres est un des défis majeurs pour l'agriculture au Burkina Faso. Les interventions futures du FIDA doivent tenir compte de cela et orienter ses interventions dans l'optique de réduire cette dégradation à travers les techniques de GDT. Le nouveau projet doit également promouvoir des techniques d'irrigation efficientes et économes en eau, les énergies renouvelables ainsi que la micro-assurance agricole.

76. Les interventions du FIDA doivent amplifier les efforts pour l'amélioration de l'accès des femmes et des populations marginalisées aux ressources productives (terre, crédit).

77. En ce qui concerne le ciblage, les interventions du FIDA doivent suivre une stratégie de ciblage adaptée aux différents bénéficiaire afin d'inclure les femmes, les jeunes et les populations les plus marginalisés.

Agreement at completion point

1. En 2018, le Bureau indépendant de l'évaluation du FIDA (IOE) a conduit la première Évaluation de la stratégie et du programme de pays (ESPP) au Burkina Faso. Cette évaluation couvre la période de 2007 à 2017, avec comme objectifs: i) d'évaluer les résultats et la performance de la stratégie et du programme financés par le FIDA au Burkina Faso; et ii) de produire des conclusions et des recommandations pour le futur partenariat stratégique entre le FIDA et le Burkina Faso. L'ESPP a évalué la performance de sept projets financés par le FIDA, des activités "hors prêt" (gestion des savoirs, partenariats, engagement sur les politiques et dons FIDA) et des partenaires (FIDA et Gouvernement) dans la gestion du programme de pays. Elle fournit aussi une évaluation synthétique de la pertinence et de l'efficacité d'ensemble de la stratégie et du programme de pays.

2. L'Accord conclusif de l'évaluation est convenu entre le Gouvernement et la Direction du FIDA à la fin du processus d'évaluation. Il indique le niveau d'acceptation des recommandations de l'ESPP et les modalités de mise en œuvre sur lesquelles le Gouvernement et le FIDA se sont entendus. L'Accord fait preuve de l'engagement du Gouvernement et du FIDA à mettre en œuvre les recommandations de l'ESPP dans des délais convenus.

3. La mise en œuvre des recommandations fera l'objet d'un suivi au niveau du FIDA à travers le "Rapport du Président sur l'état de mise en œuvre des recommandations d'évaluation et les actions de la Direction" (PRISMA), qui est présenté annuellement au Conseil d'administration du FIDA par la Direction du FIDA.

4. L'Accord conclusif est signé par le Gouvernement du Burkina Faso (représenté par le Ministre de l'Économie, des Finances et du Développement) et la Direction du FIDA (représentée par le Directeur de la Division Afrique de l'Ouest et du Centre). L'IOE a facilité le processus de préparation de cet Accord.

A. Accord conclusive

5. L'évaluation de la stratégie et du programme de pays a soulevé une question stratégique importante pour les interventions à venir du FIDA au Burkina Faso à savoir: Comment le programme pays peut-il atteindre une efficacité optimale en ce qui concerne sa contribution; d'une part, à l'élaboration et à la mise en œuvre de politiques effectivement favorables aux pauvres ruraux, et d'autre part, pour l'amélioration de la gestion des savoirs et du système de suivi-évaluation des interventions du secteur agricole?

6. Les interventions du FIDA doivent se concentrer sur trois à quatre régions prioritaires du pays, afin de capitaliser en termes d'actions et de résultats, sur le moyen terme. Ceci permet d'induire un impact maximal. L'approche de chaîne des valeurs agricoles doit être privilégiée, et implémentée de façon complète, en privilégiant des filières et approches permettant de cibler efficacement les pauvres, qui leur permettent d'accéder durablement aux services et appuis offerts, et de jouir effectivement des bénéfices qui en résultent. Dans cette optique, les recommandations ci-après sont faites.

B1. Recommandations acceptées par le Gouvernement et le FIDA

7. Recommandation 1. En tenant compte des avantages comparatifs reconnus au FIDA, le Gouvernement et le FIDA doivent concentrer sur la durée (à moyen terme), les interventions dans trois à quatre régions prioritaires. Ceci doit s'accompagner par la mise en place d'un système performant de suivi-évaluation, avec des indicateurs adéquats sur les impacts attendus et les changements intermédiaires sous-jacents, selon une théorie du changement. Des méthodes rigoureuses doivent être appliquées pour la collecte des données de référence sur

lesdits indicateurs au départ, la collecte périodique de données sur les indicateurs de résultats en cours, et la mesure des impacts à la fin.

Modalités de mise en œuvre proposées par le FIDA et le Gouvernement

a) Prioriser, pour les futures zones d'intervention du FIDA à moyen terme, les régions à fort taux de pauvreté rurale et d'insécurité alimentaire et nutritionnelle en tenant compte des régions d'intervention des projets en cours financés avec l'appui du FIDA.

b) Renforcer le dialogue avec les PTF pour assurer la complémentarité et la synergie des futurs projets /programmes dans les régions non couvertes par le FIDA.

c) Renforcer au niveau sectoriel le système de suivi-évaluation permettant à court terme de capitaliser les acquis, de mesurer les changements intermédiaires et de renseigner les indicateurs d'impact des projets et programmes.

Responsable et délai de mise en œuvre: Gouvernement, (Décembre 2019).

d) Faciliter le dialogue entre le gouvernement et les Partenaires Techniques et Financiers (PTF) pour assurer la complémentarité et la synergie des futurs projets/ programmes dans les régions non couvertes par le FIDA.

e) Fournir à court terme un appui institutionnel en vue d'améliorer le système du suivi-évaluation et capitalisation au niveau sectoriel des projets / programmes.

Responsable et délai de mise en œuvre: FIDA, (Décembre 2019).

8. Recommandation 2. Le Gouvernement et le FIDA doivent poursuivre avec l'approche des chaînes de valeur, et prendre en compte les spéculations favorables aux plus pauvres dans les interventions et couvrir les différents maillons (de production et de post production), tout en garantissant l'accès des petits producteurs et paysans pauvres aux différents appuis et services, sans monopole des gros producteurs. A ce titre, l'identification des mécanismes pour un accès durable des petits producteurs au crédit, doit figurer parmi les priorités.

Modalités de mise en œuvre proposées par le FIDA et le Gouvernement

a) Améliorer la stratégie de ciblage à travers une analyse approfondie des parties prenantes pour identifier les acteurs intervenant dans chaque segment des chaînes de valeur et les niveaux où les pauvres, les jeunes, et les femmes sont les plus nombreux.

b) Développer l'approche programme, tout en favorisant le cofinancement des projets/programmes.

Responsable et délai de mise en œuvre: Gouvernement, (Décembre 2020).

c) Appuyer les filières pro-pauvres retenues après consultation élargie avec les différents acteurs et en adéquation avec les spéculations pratiquées dans les régions d'intervention.

d) Prioriser le co-financement des projets/programmes avec les autres PTF.

Responsable et délai de mise en œuvre: FIDA, (Décembre 2019).

9. Recommandation 3. Le FIDA et le Gouvernement doivent poursuivre et accentuer les actions de gestion durable des ressources de production végétale dans les régions prioritaires retenues, et envisager des actions sur les autres ressources (à l'instar des aires de pâturage, forêts, nappes phréatiques), en synergie avec les autres PTF, dans la perspective de réduction de la vulnérabilité des communautés rurales aux effets du changement climatique.

Modalités de mise en œuvre proposées par le FIDA et le Gouvernement

a) Renforcer la concertation entre les acteurs du secteur rural dans l'identification, la mise en œuvre et le suivi des actions dans une démarche de responsabilisation.

Responsable et délai de mise en œuvre: Gouvernement, (Décembre 2019).

b) Mobiliser des financements (Fonds vert pour le climat, FEM, Fonds carbone, Fonds d'adaptation…) pour appuyer les actions visant la réduction de la vulnérabilité des communautés rurales aux effets du changement climatique.

Responsable et délai de mise en œuvre: FIDA, (Décembre 2019).

10. Recommandation 4. Le FIDA doit accroître son efficacité dans les dialogues politiques. A ce titre, il convient d'accompagner le Gouvernement d'une part, dans sa politique de promotion des filières pro-pauvres et d'autre part, dans l'accès aux ressources productives, notamment foncière, par les catégories défavorisées.

Modalités de mise en œuvre proposées par le FIDA et le Gouvernement

a) Mobiliser l'ensemble des PTF du secteur rural pour la mise en œuvre effective de la loi sur le foncier rural dans l'ensemble des communes.

Responsable et délai de mise en œuvre: Gouvernement, (Décembre 2020).

b) Accompagner l'élaboration et l'adoption par le Gouvernement d'une stratégie de développement pour chaque filière pro-pauvre et le renforcement des interprofessions.

Responsable et délai de mise en œuvre: FIDA, (Décembre 2022).

11. Recommandation 5. Le FIDA doit élaborer et mettre en œuvre son plan opérationnel de capitalisation et de gestion des savoirs des interventions du portefeuille. Par ailleurs, le Gouvernement, avec l'appui du FIDA, devra améliorer son système national de gestion des savoirs, et de suivi de l'ensemble des interventions du secteur rural.

Modalités de mise en œuvre proposées par le FIDA et le Gouvernement

a) Recruter le responsable en gestion des savoirs et communication à l'issue du démarrage effectif du PAPFA en vue de produire un plan opérationnel de capitalisation et de gestion des savoirs pour l'ensemble du programme pays du FIDA.

Responsable et délai de mise en œuvre: Gouvernement, (Juin2019).

b) Organiser une concertation entre les PTF du secteur rural, pour identifier les synergies et complémentarités d'actions pour accompagner le Gouvernement dans la mise en œuvre de sa stratégie de suivi et de gestion des savoirs des interventions du secteur rural.

Responsable et délai de mise en œuvre: FIDA, (Décembre 2020).

B2. Recommandations partiellement acceptées par le Gouvernement ou le FIDA

12. Recommandation 1 partiellement acceptée par le Gouvernement portant sur la limitation des régions prioritaires d'intervention de trois à quatre régions (« En tenant compte des avantages comparatifs reconnus au FIDA, le Gouvernement et le FIDA doivent concentrer sur la durée (à moyen terme), les interventions dans trois à quatre régions prioritaires »).

Tenant compte de la dynamique d'évolution des priorités nationales, les interventions du gouvernement pourraient s'étendre à d'autres zones dans la limite

de trois régions supplémentaires aux trois-quatre régions déjà recommandées dans la première recommandation.

Signé à Ouagadougou, le……

Pour le Gouvernement du Burkina Faso, le Ministre de l'Economie, des Finances et de Développement

Hadizatou Rosine COULIBALY/SORI

Signé à Rome, le……

Pour le Fonds International pour le Développement Agricole, le Vice-Président Associé – Département de la Gestion des Programmes

Donal BROWN

COSOP preparation process

The COSOP preparation process featured a participatory exercise that saw the active involvement of a broad range of stakeholders from the public and the private sector. It was led by the IFAD Country Office in close collaboration with a Technical Working Group designated by the Government of Burkina Faso. The IFAD Abidjan hub as well as the FAO Investment Centre Division (TCI), with inputs from BMGF, AGRA and CIAT, provided technical support, including the coordination of putting together a complete draft document. The Technical Working Group was co-led by officials from the Ministry of Economy, Finance and Development (MEF) and from the Ministry of Agriculture and Irrigation Development (MAAH), showing good intra-sectoral coordination and commitment to IFAD's mandate.

The process benefitted from the insights provided by IOE's recent evaluation of IFAD's strategies and interventions implemented over the last ten years. Its highlights as well as proposed preliminary objectives and strategic considerations for IFAD for the coming six years in Burkina Faso, were presented at a consultation workshop held on 18 and 19 October 2018 hosted by MEF. The workshop was well attended and featured mostly hands-on breakout groups during which the two proposed strategic objectives, and four additional thematic areas, were discussed in detail. Civil society engagement was strongly apparent during the consultation workshop, with active participation and significant inputs provided by representatives from farmer organisations, NGOs, think tanks, and the private sector. On 27 February 2019, a final validation workshop was organized in Ouagadougou with the participation of the national stakeholders.

The enlarged technical support team went through the vast array of documents put at its disposal and analysed most of these during consultative meetings with resource persons, under the aegis of the ICO. In anticipation of the main mission carried out by TCI in October 2018, a literature review was carried out that placed particular emphasis on some of the main strengths and weaknesses identified by IOE. Shortcomings underlined in this context included IFAD's relative lack of success in facilitating access to finance for its target groups and enhancing rural land tenure security. Country programme performance on integrated NRM and on climate change mitigation as well as policy dialogue was also found to be rather weak. On the other hand, the Fund's strengths as highlighted by the evaluation, including a strong focus on targeting, were further discussed among stakeholders and have informed the design of the new COSOP.

The COSOP preparation process benefitted from the fact that the World Bank had just finished adopting its new Country Partnership Framework (CPF) for July 2018 to June 2023, preceded by a Systematic Country Diagnostic (DSP). The DSP included up-to-date assessments of land tenure issues and constraints to private sector investment in the agricultural sector, and, as part of the latter, insights into how the inclusive finance agenda has been evolving. Similarly, WFP had just completed its Country Strategic Plan 2019-2023, which allowed for early exchanges of pipeline initiatives on which collaboration appears a priori fruitful and worthwhile.

Strategic partnerships

Partnering Functions	Partners/Networks/ Platforms	Specific Results and Outcomes from Partnership	Justification for Partnership	Monitoring and Reporting (to be completed for CRR and CCR)
Mobilizing cofinancing	Government	Mobilization of funding for national strategies in agriculture	Key partner	
	FAO	Support from Investment Centre for the design of projects	TCI has expertise in design and monitoring of projects	
	WFP	Local purchase of food	RBA-partner, expertise in setting up these systems	
	AfDB	Co-financing of PAPFA-Extension	Partner of government, has expressed interest in co-financing	
Strengthening private sector engagement	AfDB	Promotion of agricultural insurance index	IFAD is looking for partner in this field, to achieve economies of scale	
	Farmers' Federation of Faso	Promotion of farmers' organizations in value chains	Strategic partnership of IFAD, represents grassroots groups	
	National and regional chambers of agriculture	Provision of extension services to farmers' organizations	Strategic partnership of IFAD	
	CREER	Provision of business development services to entrepreneurs	Concept developed and scaled up with the support of IFAD-funded projects.	
	GIZ, KfW	Co-financing of warehouse receipt systems	Experienced partners, required for the professionalization of warehouses	
Engaging in policy and influencing development agendas	RBA	Organization of World Food Day	Longstanding tradition of work together	
	ILO	Promotion of decent work agenda	Strategic international partner in this field of labour rights	
	Technical and financial partners	Policy dialogue with Government	Continuation of ongoing support and partnership with Government	
	Africa Seeds	Development of a seed strategy	Strategic expertise on the food sector	
Enabling coordinated country-led processes	Technical and financial partners	National platform for monitoring and evaluation of projects	Continuation of ongoing support and partnership with Government	
	WFP	Monitoring of agriculture campaigns	Longstanding partner of IFAD for monitoring	
	FAO	Fight against Fall Army Worm	FAO coordinates this effort internationally	
	RBA	RBA agreed to coordinate their interventions	Longstanding partners of IFAD in	
	World Bank	Coordination of efforts to develop value chains for cereals	IFAD and World Bank coordinate interventions in value chain development	
	UNCT	Monitoring of implementation of UNDAF		
Developing and Brokering Knowledge and Innovation	BMGF	Knowledge sharing on livestock, numeric agriculture, nutrition	Highly respected partner, could potentially lead to cofinancing	
	GIZ	Knowledge sharing on value chain approaches	Highly respected partners in the field of value chain development	
	AGRA, UNIDO, IRSAT, Albert Schweitzer Foundation	Knowledge sharing on food processing and production	Highly respected partners in the field of food processing, locally well respected	
	Maison de l'entreprise	Knowledge sharing on capacity development	Strategic public institution in the field of rural enterprise development, longstanding partner of IFAD-projects	
	Gov't of China, India, Brezil, Morocco, Kenya	Knowledge sharing on E-agriculture	SSTC, experience in E-agriculture, can provide expertise	
	Global Water Partnership	Mobilization of water	Strategic partner of IFAD	
Enhancing Visibility	National Farmers Organization	Contribution to Farmers' Forum	Active national Apex, longstanding partner of IFAD	
	AgWG	IFAD ensures that its work is aligned and visible	Key development partners all participate	

South-South and Triangular Cooperation Strategy

I. Introduction

Avec pour objectif de faciliter le partage de connaissance et de bonnes pratiques locales, la Coopération Sud-Sud et Triangulaire (CSST) en faveur du Burkina Faso se reposera sur des partenariats stratégiques avec des gouvernements, ONG et autres organisations internationales pouvant apporter une expertise locale appropriée au développement rural du pays.

II Opportunities for Rural Development Investment Promotion and Technical Exchanges in Burkina Faso

Les opportunités se situent surtout dans les domaines où le FIDA travaille depuis longtemps en partenariat avec le Gouvernement, notamment la gestion économe de l'eau, l'augmentation de la productivité agricole, le renforcement des organisations paysannes, et des partenariats avec le secteur privé et les organisations agricoles. De plus, le FIDA a la capacité de mobiliser des partenaires dans les domaines de l'agriculture numérique et l'assurance agricole, également des éléments clé pour renforcer la compétitive de l'agriculture Burkinabè. Ensuite, la lutte contre la faim et la malnutrition est un domaine prioritaire du FIDA et du Gouvernement.

III. IFAD-Burkina Faso SSTC Engagement Rationale

Ainsi, le FIDA facilitera: i) le partage des connaissances avec des Etats partenaires du FIDA via des missions communes et des visites d'échanges; ii) la promotion d'alliances stratégiques entre pays autour des chaines de valeur agricole prioritaires pour le FIDA et le gouvernement; iii) le développement et la diffusion des technologies; et iv) la mobilisation d'expertise technique extérieure[29].

IV. Identified partnerships and initiatives for SSTC in Burkina Faso

Les partenariats bilatéraux de coopération sud-sud

Chine. Avec le récent renouvellement des relations diplomatiques entre les deux pays, la Chine partagera son expertise sur la production agricole notamment sur le:

a. Développement de la riziculture sur les grandes plaines (réhabilitation et construction d'ouvrages hydrauliques);
b. Développement de variété de mil à très haut rendement (12 tonne à l'hectare) ; et
c. Développement de plateformes électroniques pour la commercialisation des produits agricoles (Taobao et d'autres) et logiciels à bas coût pour le partage d'informations commerciales et la diminution des coûts de transaction entre acteurs des chaines de valeur agricoles

Egypte. La savoir-faire égyptien relatif à la production de blé sera diffusé au Burkina Faso avec pour objectif de réduire l'importation annuelle estimée à 90.000 tonnes de farine de blé.

Madagascar. Développement du Système de Riziculture Intensifié (SRI) et Adapté (SRA), en collaboration avec les projets FIDA et Cornell University

[29] Les deux derniers points incluront un transfert technologique en collaboration avec, p.ex., la Chine, l'Inde, Brésil, Maroc et/ou le Kenya, dans le domaine de l'agriculture numérique

(http://sri.ciifad.cornell.edu/index.html). Visites d'échange des acteurs des Chambres de Commerce et des Chambres d'Agriculture dans le cadre de la promotion des chaines de valeur et de l'agriculture contractuelle (approches '4P' et 'couplage operateurs de production/operateurs de marché – OP/OM').

Maroc. Un partenariat stratégique sera envisagé dans le contexte de l'amélioration de la productivité agricole au travers de différents outils tels que:

- Mécanisme de gestion des risques agricoles à travers notamment l'assurance agricole;
- Mécanisme d'investissement PPP dans les chaines de valeur (Fonds de Développement Agricole);
- Amélioration de l'exploitation et de la valorisation du phosphate au Burkina Faso sur la base d'une production de phosphate granuleux et d'engrais phosphate;
- Appui à la fertilisation raisonnée avec l'élaboration d'une carte nationale de fertilité raisonnée pour couvrir près de 9 millions de terres agricoles disponibles;
- La promotion de l'agriculture numérique dans les domaines (i) du conseil agricole; (ii) de l'agriculture de précision (intégrant différentes technologies digitales telles que big data, image satellites et SIG, réseau capteurs, drones, systèmes cloud et hors-connexion, blockchain, robotique et intelligence artificielle, commerce électronique, etc.); (iii) de la prévision météorologique; et (iv) de la sécurité sanitaire et la traçabilité.

Tunisie. Un partenariat de coopération entre la Tunisie et le Burkina Faso a été convenu portant essentiellement sur le renforcement de capacité à travers l'offre de formation dans des universités de référence tunisienne.

Les partenariats multilatéraux de coopération triangulaire

La collaboration avec le ROPPA continuera à travers le don SFOAP mais aussi à travers d'autres activités de gestion des connaissances (p.ex., les expériences en Afrique de l'Ouest dans le développement de la fourniture des services des OP, et dans le développement du conseil à l'exploitation agricole).

Le partenariat sur l'innovation en milieu rural sera renforcé avec le réseau d'Agrinovia, qui regroupe l'Université Abdou Moumouni (Niger), l'Université d'Abomey-Calavi (Benin), l'Université de Lomé (Togo), l'Université Péléforo-Gbon-Coulibaly (Côte d'Ivoire), les Universités Senghor (divers pays francophones), et l'Université de Roma Tre (Italie), ainsi que Agreenium, African Network for Agriculture, Agroforestry and Natural Resources Education (ANAFE), le CIRAD, Corade Entreprise de conseils et formations, Diobass Burkina, l'International Centre for development oriented Research in Agriculture (ICRA), les projets FIDA Pasadem et Neer-Tamba, et la Coopération Italienne. Des bourses d'étude sont disponibles pour les cadres des projets FIDA qui souhaitent se doter d'outils méthodologiques pour promouvoir une nouvelle dynamique de co-pilotage des innovations agricoles et non-agricoles.

Les partenaires techniques de coopération triangulaire

ProcaSur. Des "routes d'apprentissage" pourront être organisées avec des objectifs d'apprentissage conçus en fonction des besoins en termes de connaissances et de l'identification et du partage d'expériences avec des parties prenantes ayant solutionné des défis similaires grâce à des solutions novatrices. Les domaines d'intérêts tels que le renforcement et la professionnalisation des organisations paysannes en coopérative, les ESOP (entreprises de services et organisations de producteurs), les jeunes et l'emploi rural décent, l'amélioration de l'équité homme/femme dans le développement des filières, ou encore l'accès au financement rural, pourront être explorés dans le cadre de visites d'échange.

Centre d'excellence de lutte contre la faim et la malnutrition. Le centre d'excellence régional du PAM pourra partager son expertise dans les domaines de renforcement des capacités des petits exploitants et de l'accès aux marchés sur les filières porteuses.

Le Centre d'excellence appuiera le Burkina Faso en renforçant les capacités des communautés présentes dans les zones ciblées avec un accès plus soutenu au marché, y compris dans les zones concernées par des chocs climatiques récurrents et ce afin que leurs moyens de subsistance et leurs systèmes alimentaires soient plus durables. Diverses pratiques innovatrices en Afrique pourront ainsi être documentées et contribuer à cet effort de renforcement des capacités en milieu rural.

Le Centre d'Excellence pourra également être la plateforme de diffusion de l'expertise technique en provenance du Brésil, du Kenya et du Sénégal en milieu semi-arides sur le renforcement des organisations de producteurs, de leur technique de production et de la professionnalisation des microentreprises rurales.

Centre Ecologique Albert Schweitzer (CEAS). Le CEAS, actif au Sénégal et à Madagascar, s'appuiera sur les expériences dans ces deux pays pour continuer à collaborer avec le FIDA dans le développement des technologies appropriées pour les MER et pour les acteurs des chaines de valeur.

VI. Conclusion

Le FIDA, dans le cadre de la coopération sud-sud et triangulaire, dispose du réseau nécessaire pour la mobilisation de l'expertise pertinente dans le contexte actuel du Burkina Faso, notamment avec la Chine, Madagascar, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie. Les partenariats multilatéraux de coopération prioritaire sont le ROPPA et le réseau Agrinovia. Les partenaires techniques de coopération triangulaire sont le ProcaSur, le Centre d'excellence de lutte contre la faim et la nutrition du PAM et le CEAS.

Country at a glance

	1995	2000	2005	2010	2016
POPULATION					
Population, total	10 089 878	11 607 942	13 421 930	15 605 217	18 646 433
Population active, total	4 317 416	4 801 334	5 324 990	5 906 179	6 787 147
Croissance de la population (% annuel)	2.75	2.84	2.96	3.02	2.92
Population âgée de 0 à 14 ans (% du total)	47.1	46.8	46.5	46.2	45.4
Population rural (% de la population totale)	84.9	82.2	78.5	75.4	71.9
Population urbaine (% du total)	15.1	17.8	21.5	24.6	28.1
Densité de la population (personnes par kilomètre carré de superficie des terres)	36.9	42.4	49.1	57.0	68.2
DEVELOPPEMENT					
Prévalence de l'anémie chez les enfants (% des enfants de moins de 5 ans)	90.4	89.9	88.8	87.6	86.2
Prévalence de la malnutrition (% des enfants de moins de 5 ans)	..	..	..	15.4	7.6
Rendement des céréales (kg par hectare)	851.1	856.4	1127.2	1062.7	1181.4
Taux d'achèvement de l'école primaire, total (% du groupe d'âge pertinent)	18.6	25.4	31.7	47.1	61.7
Enfants non scolarisés (% des enfants d'âge primaire)	68.5	63.3	54.0	39.8	24.1
Taux d'achèvement du premier cycle des études secondaires, total (% du groupe d'âge pertinent)	..	6.5	9.9	16.4	30.1
Taux de mortalité infantile (pour 1 000 naissances vivantes)	97.8	91.5	81.2	66.0	52.6
Taux de mortalité néonatale (pour 1 000 naissances vivantes)	43.8	41.0	36.3	30.7	26.0
APD nette reçue (% de la formation brute du capital)	86.1	34.1	53.0	43.2	38.6
Espérance de vie à la naissance, femmes (années)	50.7	51.7	54.0	57.6	61.0
Espérance de vie à la naissance, hommes (années)	48.0	49.1	52.4	56.4	59.6
Espérance de vie à la naissance, total (années)	49.4	50.5	53.3	57.1	60.4
ECONOMIE					
Temps nécessaire pour démarrer une entreprise (jours)	..	..	40.0	14.0	13.0
Accès à l'électricité (% de la population)	6.1	9.2	12.0	13.1	19.2
Accès à l'électricité, zones rurales (% de la population rurale)	0.9	2.3	2.4	1.4	0.8
AGRICULTURE ET SECURITE ALIMENTAIRE					
Emplois dans l'agriculture (% du total des emplois)	88.6	85.7	82.0	60.9	28.9
Agriculture, valeur ajoutée (% de croissance annuelle)	6.4	4.5	10.2	12.2	5.2
Agriculture, valeur ajoutée (% du PIB)	33.2	30.8	35.3	32.5	29.0
Ampleur du déficit alimentaire (kilocalories par personne et par jour)	147.0	180.0	217.0	188.0	167.0
Terres agricoles (% du territoire)	34.5	35.7	40.1	44.2	..
Terres agricoles irriguées (% du total des terres agricoles)	..	..	..	..	..
Terres arables (% du territoire)	12.4	13.5	17.9	21.9	..
Terres cultivées en permanence (% du territoire)	0.26	0.26	0.26	0.29	..
Terres utilisées pour la production céréalière (hectares)	2 711 913	2 661 349	3 237 581	4 291 496	4 009 168

Financial management issues summary

COUNTRY	Burkina Faso		

COUNTRY – Fiduciary KPIs:

Fiduciary Inherent Risk:	**MEDIUM**
2018 Disbursement Ratio[30]	12.9%
Disbursement Profile	Ranges from moderately unsatisfactory to satisfactory
Pending Obligations	XOF 10,589,010 (USD 20,000) ineligibles have been deducted from the last Withdrawal Application
Counterpart Funding - Profile	Satisfactory, but with a negative outlook
PBAS – project's cycle coverage:	IFAD 11 & IFAD 12
PBAS – allocation (IFAD 11) :	USD 68,155,269

Public Financial Management (PFM): In the last Country Policy and Institutional Assessment (CPIA) conducted by the World Bank in 2017 Burkina Faso scores 3.6 (above the Sub-Saharan Africa average of 3.1) with the lowest indicator being the Public Sector Management and Institutions (3.5).

Transparency International: The corruption perceptions index has decreased, passing from 42 in 2016 to 41 in 2018 against a regional average of 35. Currently the country ranks as 78 out of 180.

PEFA: PFM reform has been going on for six years and has yielded some promising results, notably in the areas of strategic budgeting, budget preparation, internal control, accounting and reporting. To date four PEFA assessments have been undertaken (2007, 2010, 2014 and 2017), with the latest concluding that performance is still insufficient to ensure that the three fundamental budgetary objectives are met: budgetary discipline, strategic allocation of resources and effectiveness and efficiency of public services.

The last IMF Country Report (2017) showed a positive economic outlook owing to a significant increase in public investment as well as positive prospects for the mining and agricultural sectors. After averaging 4% over 2014-2015, real GDP growth accelerated to 5.9% in 2016. The current account deficit narrowed slightly to just below 7% of GDP as increased cotton and gold exports were offset by higher domestic demand for consumer goods and public investment-related imports. The wage bill increased following adoption of a new salary grid for public servants. Growth is projected at 6.5% over the medium term, with downside risk. The government's fiscal framework is appropriately anchored toward reaching a deficit of no more than 3% of GDP in 2019, consistent with the West African Economic and Monetary Union(WAEMU) convergence criteria.

[30] Disbursement RATIO = Disbursement during reporting period/ disbursable (available at beginning of reporting period)

		Report on Standards and Codes (ROSC): The latest report on the country shows that the replication of WAEMU accounting and auditing Directives and Regulations has contributed to a significant improvement in the legal and regulatory auditing and accounting framework. However, significant challenges persist in the areas of: (i) conditions for the practice of the profession and institution of a quality control mechanism; (ii) the functioning of accounting and auditing standardization bodies; (iii) the reliability and transparency of financial reporting; and (iv) initial and continuing professional training. The level of financial transparency in the private sector is weak, representing a major obstacle against reliability of financial information. In summary while, on the domestic side security, social pressure and the reliability and transparency of financial reporting remain a concerns; oil and commodity prices, regional monetary policy and positive spill-overs from Ivory Coast could be favourable to the country if proactive risk assessment and control measures are set in proactive manner. IFAD's overall inherent risk for Burkina Faso is medium.

Replenishment contributions	IFAD11 pledge = 125000 USD

-		
	-	

Ongoing Portfolio:

Project	Financing instrument	FLX Status	Lending Terms	Currency	Amount (million)	Completion date
Neer-Tamba	200000166200	DSBL	ECD GRANTS	USD	7.27	29/06/2022
Neer-Tamba	G-I-DSF-8111-A	DSBL	DSF HC GRANTS	XDR	9.68	29/09/2022
Neer-Tamba	L-I--895-	DSBL	HIGHLY CONCESSIONAL	XDR	9.68	29/09/2022
Neer-Tamba	G-I-DSF-8111-	DSBL	DSF HC GRANTS	XDR	33.20	29/09/2021
PAPFA	200000211500	DSBL	DSF HC GRANTS	USD	19.00	30/03/2024
PAPFA	200000211600	DSBL	HIGHLY CONCESSIONAL	USD	19.00	30/03/2024

B. PORTFOLIO, FM RISK & PERFORMANCE

Project	Financing instrument	Curr.	Amount (million)	Project risk rating	PSR quality of FM	PSR audit	PSR disb. rate	Disbursed to approved
Neer-Tamba	2000001662000	USD	7.27	High	Mod. unsatisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	15 %
Neer-Tamba	G-I-DSF-8111-A	XDR	9.68	High	Mod. unsatisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	37 %
Neer-Tamba	L-I--895-	XDR	9.68	High	Mod. unsatisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	37 %
Neer-Tamba	G-I-DSF-8111-	XDR	33.20	High	Mod. unsatisfactory	Mod. satisfactory	Mod. unsatisfactory	36 %
PAPFA	2000002115000	USD	19.00					1 %
PAPFA	2000002116000	USD	19.00					1 %

Audits for all projects in Burkina Faso have been conducted by private audit firms in accordance with International Standards on Auditing (ISA), have recently all been unqualified and have been received timely. Serious weaknesses in the internal control systems have, however, been identified in the management letters. The quality of the work done by the auditors has been moderately satisfactory. The financial statements are prepared in accordance with SYCOA and OHADA accounting standards which are acceptable and have been largely complete. The last supervision mission for Neer Tamba identified a significant number of accounting entries with incomplete supporting documentation, lack of budgetary execution tracking and ineligible expenditures, hence the overall PSR quality of FM was deemed "moderately unsatisfactory". Disbursement has been slow, especially for civil works and services.

C. SUMMARY – APPROVED AND DISBURSED AMOUNTS

APPROVED AMOUNTS (PBAS)

USD million(3)	2013 - 2015 (IFAD9)	2016 - 2018 (IFAD10)	2019 - 2021 (IFAD11)	Notes
PBAS allocation	28.50	38.00	68.00	
Amount approved	28.98	38.00	0.00	

(3) Source = GRIPS.

DISBURSEMENTS BY FINANCING SOURCE

USD million equivalent disbursed during the period (4)	2013 - 2015 (IFAD9)	2016 - 2018 (IFAD10)	2019 - 2021 (IFAD11)	Cumulative undisbursed balance (5)
IFAD financing	18.02	29.55	0.54	90.04
OFID	4.63	0.10	0.00	0.18
GEF	0.12	1.09	0.00	6.17
SPA	0.00	0.00	0.00	0.00
BFFS	0.00	0.00	0.00	0.00

(4) Historical total disbursed, in USD. Source = Oracle Business Intelligence.

(5) At 29/01/2019 IMF exchange rate. Includes financing instruments in approved, effective, signed and disbursable status.

Prepared by: Radu Damianov, Senior Regional Finance Officer
Date: 29 January 2019